S/PV.4334 (Resumption 1)
الأمـم المتحـدة



مجلس الأمن
السنة السادسة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٣٣٤
الخميس، ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد آزاد	(بنغلاديش)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	أوكرانيا	السيد كوتشنسكي
	أيرلندا	السيد راين
	تونس	السيد الجراندي
	جامايكا	الآنسة دورانت
	سنغافورة	السيدة لي
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد لفيت
	كولومبيا	السيد فرانكو
	مالي	السيد كاسي
	موريشيوس	السيد نيوور
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إلدون
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

دور مجلس الأمن في منع نشوب الصراعات المسلحة

تقرير الأمين العام عن منع نشوب الصراع المسلح (S/2001/574).

01-42079(A)
0142079

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني قد تلقيت رسالة من ممثل نيبال يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقاً للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذا الممثل إلى المشاركة في المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد بهاتاراي (نيبال) مقعداً بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل السويد. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شوري (السويد) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت عن تأييدها لهذا البيان بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي، وهي إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا، وكذلك البلدان المنتسبان قبرص ومالطة، فضلاً عن أيسلندا، وهي من بلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة.

ومنع نشوب الصراعات هو في صميم ولاية الأمم المتحدة في مجال صون السلام والأمن الدوليين. وقد شدد هذا المجلس في بيانه الرئاسي الصادر في تموز/يوليه ٢٠٠٠ على الضرورة الإنسانية والأخلاقية الملحة، فضلاً عن المزايا الاقتصادية، لمنع نشوب الصراعات وتفاقمها. وقد أولى المجلس على مدى فترة العامين الماضيين تقريباً، اهتماماً متزايداً لأهمية الأنشطة الوقائية وضرورة إيجاد ثقافة للمنع. ويتجلى في تقرير الأمين العام عن منع نشوب الصراعات المسلحة، المعروض علينا اليوم، التزام مجلس الأمن، ومنظومة الأمم المتحدة بنطاقها الأوسع، ودولها الأعضاء، بتعزيز ما نتخذه من تدابير جماعية في هذا الميدان.

ويثني الاتحاد الأوروبي على الأمين العام لما يبذله من الجهد منذ أمد بعيد من أجل نقل الأمم المتحدة من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة المنع. ونرحب بتقريره الأخير ترحيباً حاراً بوصفه جزءاً من ذلك الجهد، مقدرين ما جاء فيه من استعراض واف للتقدم المحرز في إعداد استراتيجية الأمم المتحدة لمنع الصراعات، فضلاً عن التوصيات العملية الكثيرة التي وردت في التقرير بغرض إجراء مزيد من التحسينات. ويكمن أحد مواطن القوة في التقرير بصفة خاصة في نهجه الشامل وفي تأكيده على أهمية التنسيق والتعاون بين طائفة عريضة من الجهات الفاعلة ضماناً لفعالية الاستراتيجيات الوقائية. فكما يبين الأمين العام، ثمة أدوار هامة على كثير من الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، والمنظمات الدولية والإقليمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، أن تضطلع بها.

ويتسم تحسين التنسيق بأهمية حيوية فيما يتعلق بفعالية المنع. وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي مؤخراً برنامجاً لمنع نشوب الصراعات العنيفة، تبرز فيه سمة التعاون مع الأمم المتحدة. ويعلن هذا البرنامج أن الاتحاد الأوروبي سيتخذ ما يتخذه من إجراءات وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، وبما يتمشى مع دور الأمم المتحدة الأساسي في منع نشوب الصراعات. وهو يشير إلى أن المسؤولية الرئيسية في منع نشوب الصراعات تقع على عاتق الأطراف المعنية، ويؤكد مجدداً أهمية بناء القدرات على الصعيدين المحلي والإقليمي. كما ينص الإعلان على أن الاتحاد الأوروبي

سيحدد أولويات سياسية واضحة للإجراءات الوقائية المتخذة، وينهض بالتنسيق بين ما يوفره من الإنذار المبكر وما يقوم به من إجراءات وما يتخذه من سياسات، ويعزز أدواته المتعلقة بالمنع في الأجلين الطويل والقصير.

علاوة على ذلك، يؤكد برنامج الاتحاد الأوروبي، شأنه في ذلك شأن تقرير الأمين العام، ضرورة بناء وإدامة شراكات وقائية فعالة تعزز كل منها الأخرى، بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني. وتحقيقاً لهذه الغاية، وتمشياً مع طرائق هذا التعاون التي وافق عليها الاجتماع الرفيع المستوى بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المعقود في تموز/يوليه ١٩٩٨، فقد اعتمد الاتحاد الأوروبي مؤخراً مبادئ توجيهية لتكثيف التفاعل مع الأمم المتحدة في مجالي منع نشوب الصراعات وإدارة الأزمات. وتشمل مواضيع هذا التعاون على وجه التحديد المسائل الإقليمية، والجوانب المدنية والعسكرية لإدارة الأزمات، كما تشمل في مجال اتّقاء الصراعات بصفة خاصة تبادل المعلومات، والتعاون على تقصي الحقائق، وتنسيق النشاط الدبلوماسي والتنسيق الميداني والتدريب.

ويتضمن تقرير الأمين العام قرابة ٣٠ توصية، ترمي إلى تعبئة الإمكانيات الجماعية لمنظومة الأمم المتحدة، مع تحقيق مزيد من الاتّساق والتركيز على منع نشوب الصراعات. وهذه التوصيات مناسبة وتتسم بالحكمة، ويمكن تنفيذ العديد منها دون حاجة إلى موارد إضافية. ويؤيد الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، الاقتراح المتمثل في توثيق التفاعل بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويرى أنه ينبغي ألا يكون من الصعب العثور على ترتيبات عملية في هذا الصدد.

وبالنظر إلى أن التوصيات موجهة إلى طائفة واسعة من الأجهزة والجهات الفاعلة، فإن الاتحاد الأوروبي يتطلع إلى صياغة موقفه بالتفصيل لدى تناول هذه التوصيات في مختلف المحافل ذات الصلة. وسوف تتيح مداولات الجمعية العامة، المتوخى إجراؤها في منتصف تموز/يوليه، فرصة لعرض موقف الاتحاد الأوروبي الشامل إزاء توصيات الأمين العام في مجموعها بمزيد من الإسهاب والتفصيل. ونحن على أهبة الاستعداد للمشاركة في هذا الصدد، حسبما يقترح الأمين العام، في إعداد خطة عملية لتنفيذ التوصيات المحددة الواردة في التقرير.

بيد أن التقرير يضم أيضاً عدداً من التوصيات المثيرة للاهتمام موجهة إلى هذا المجلس على وجه التحديد. ويحيط الاتحاد الأوروبي علماً مع الارتياح بالبيانات التي أدلى بها أعضاء مجلس الأمن في مناقشة اليوم معربين عن استعدادهم للعمل على متابعة تقرير الأمين العام. ويرى الاتحاد الأوروبي هذه التوصيات جديرة بالاهتمام عن كثب، بما فيها اقتراح قيام مجلس الأمن بالنظر في إنشاء آليات مبتكرة لمناقشة حالات المنع على أساس مستمر، سواء فيما يتعلق بالتقارير المقدمة من الأمين العام، أو في الحالات الأخرى التي تسترعي الدول الأعضاء اهتمام المجلس إليها بشأن الإنذار المبكر، أو منع الصراعات.

وفي هذا الصدد، نشير إلى الدور الحاسم الذي أنيط بالأمين العام في المادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة، وهو أن ينبه مجلس الأمن إلى أية مسألة يرى أنها قد تهدد حفظ السلام والأمن الدولي. ولاعتزام الأمين العام البدء في ممارسة لتقديم تقارير إقليمية ودون إقليمية دورية إلى مجلس الأمن أهمية في هذا الصدد. أما عن مساهمات الدول الأعضاء، فيحيط الاتحاد الأوروبي علماً مع التقدير بالحكم الابتكاري القيّم الوارد في قرار مجلس الأمن مؤخراً بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، والذي يطلب إلى كل من الأمين العام والدول الأعضاء تقديم مقترحات عن كيفية التصدي

للأزمات المترابطة في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتشمل التوصيات الهامة الأخرى الموجهة إلى مجلس الأمن، في جملة أمور، زيادة اللجوء إلى عمليات الانتشار الوقائي قبل أن يندلع الصراع ؛ ودعم عناصر بناء السلام ضمن إطار عمليات حفظ السلام؛ وإدراج عنصر نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الولايات التي يكلف بها عمليات حفظ السلام وبناء السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة؛ والاستعانة على نحو كامل بالمعلومات والتحليلات التي تصدر عن آليات وهيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ ودعوة مكتب منسق الإغاثة في الحالات الطارئة إلى أن يقدم إحاطة إعلامية للمجلس على نحو منتظم بشأن أي حالات تقوى فيها احتمالات اندلاع أزمة إنسانية؛ وطلب وتأييد أن تضطلع وكالات الأمم المتحدة بأنشطة وقائية لتوفير الحماية وتقديم المساعدة في الحالات من هذا القبيل؛ وإيلاء اهتمام أكبر للمنظور الجنساني في جهود المجلس الرامية إلى منع نشوب الصراعات وبناء السلام.

هذه كلها مقترحات مفيدة وعملية لها إمكانية تعزيز قدرة مجلس الأمن بشكل ملحوظ في مجال المنع وعكس صوره جهود الاتحاد الأوروبي لتعزيز قدراته الخاصة على منع نشوب الصراعات المسلحة وإدارة الأزمات. والاتحاد الأوروبي يشجع مجلس الأمن على أن يدرس بعناية هذه التوصيات وكذلك التدابير المكملة والإضافية الممكنة.

يشير الأمين العام إلى العديد من المبادئ الهامة للاستعاضة عن ثقافة رد الفعل السائدة بثقافة المنع. ومن بين هذه المبادئ، يلاحظ الاتحاد الأوروبي بشكل خاص أن منع نشوب الصراعات المسلحة واحد من الالتزامات الرئيسية التي تتحملها الدول الأعضاء والواردة في ميثاق الأمم المتحدة. والمبادئ الرئيسية الأخرى تتضمن أن يكون المنع متفقا مع القانون الدولي وأنه لا يكون ناجحا إلا إذا كان له طابع محلي وبناء على التزام صارم بمبادئه من جانب العناصر الفاعلة الوطنية. وكما يشير الأمين العام، فإن العمل المبكر الذي يتخذ على المستوى الوطني لتخفيف الظروف التي يمكن أن تؤدي إلى صراع مسلح يساعد على تعزيز سيادة الدول.

والاتحاد الأوروبي يعتبر أن منع نشوب الصراعات المسلحة يتطلب نهجا تعاونيا لتسهيل الحلول السلمية للنزاعات، وإنه يجب وضع استراتيجيات المنع حتى يمكن بدء الإجراءات في أبكر مرحلة ممكنة من دائرة أي صراع. وبهذه الطريقة، يمكن أن تكون الإجراءات أكثر فعالية، ومن الناحية المثالية يمكن تجنب أية عمليات على نطاق واسع. والاتحاد الأوروبي يتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء الأخرى في وضع تلك الاستراتيجيات. إن جهود منع نشوب الصراعات المسلحة تهيئ مناخا يعزز التنمية المستدامة المنصفة، والعكس صحيح. وكما يشير الأمين العام، فإن الاستثمار في منع نشوب الصراعات يوفر أداة لعائدات متعددة للتنمية الوطنية خلال فترة أطول.

يبرز التقرير أيضا الطابع الشامل لمنع نشوب الصراعات المسلحة، الذي ينطوي على عناصر تشغيلية وهيكلية، وتدابير قصيرة الأجل وطويلة الأجل. وأية استراتيجية وقائية فعالة تتطلب معالجة الأسباب الاجتماعية - الاقتصادية، والثقافية، والبيئية، والمؤسسية والهيكلية العميقة الجذور. وتنطوي على تدابير سياسية، ودبلوماسية، وإنسانية، ومتعلقة بحقوق الإنسان، وإنمائية، ومؤسسية، وغيرها. وفي هذا السياق، يؤكد الاتحاد الأوروبي أهمية التمسك بالقانون الدولي، وعلى رأسه اتفاقيات حقوق الإنسان، والقانون الدولي للاجئين، ويؤكد من جديد أن تطبيق حكم القانون في العلاقات بين الدول وضمان الاحترام لحقوق الإنسان يخفضان خطر الصراع العنيف.

والحكم السليم، والمبادئ الأساسية للديمقراطية والشفافية، ومسؤولية والتزام القادة السياسيين عناصر هامة بالمثل في سياق منع نشوب الصراعات.

أخيرا، يذكِّر الأمين العام، في تقريره، بأن على الأمم المتحدة مسؤولية أدبية لضمان منع وقوع إبادة جماعية كتلك التي ارتكبت في رواندا مرة أخرى أبدا. وقد علمنا التاريخ - وأحيانا عن طريق دروس صعبة - عيوبنا. لكن الحاضر يكشف أيضا أن منع المعاناة الإنسانية الواسعة الانتشار لا يزال تحديا كبيرا أمام الدول منفردة وجهازنا الجماعي، الأمم المتحدة. ونحن، الدول الأعضاء، يجب أن نحسن فهمنا ونهجنا المشتركين، ونبني وندعم إرادة والتزاما سياسيين مستدامين، ونزيد استعدادنا للعمل، مستخدمين معا بطرق خلاقة منسقة الأدوات التي تحت تصرفنا. والاتحاد الأوروبي يعترف بأبعاد المهمة لكنه لا يزال مقتنعا بأن التقدم يمكن، ويجب، أن يحرز.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل جمهورية كوريا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاول المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد صون جون - يونغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أرحب بكم، السيد الوزير، وأن أعرب عن عميق امتناني لكم لإدارة هذه المناقشة المفتوحة عن منع نشوب الصراعات المسلحة.

كما أكد الأمين العام في تقريره، المسؤولية الرئيسية عن منع نشوب الصراعات المسلحة تقع على الدول نفسها. ومع ذلك، في عصر نواجه فيه تحديات متزايدة دوما تتعلق بالسلم والأمن الدوليين يصبح دور الأمم المتحدة أكثر أهمية. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بأن منع نشوب تلك الصراعات يتوقف إلى حد كبير على القدرة الوقائية للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها. وبالفعل، فإن منع نشوب الصراعات يقع في جوهر مهمة الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين، التي تؤكد مهمة المنظمة ''لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب''.

ووفد بلدي يؤيد تأييدا تاما نية الأمين العام نقل الأمم المتحدة من ''ثقافة رد الفعل'' إلى ''ثقافة المنع'' وهي فكرة ترتبط ارتباطا وثيقا برؤية ''ثقافة السلام''. وكما أوضحت الصراعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيراليون، وكوسوفو وتيمور الشرقية في السنوات الأخيرة، فإن جهود الأمم المتحدة لحل الصراعات عندما تكون قد تصاعدت فعلا تكون في كثير من الأحيان عقيمة. لكن بينما من المعترف به بشكل عام أن منع نشوب الصراعات أقل تكلفة، من الناحيتين الإنسانية والمالية على حد سواء، من إدارة ما بعد الصراع، فإن الإرادة السياسية والالتزام المالي من جانب الدول الأعضاء كثيرا ما يكونان بعيدي المنال في المراحل الأولى من الصراعات.

علاوة على ذلك، كما لاحظ الأمين العام في تقريره، بينما أعرب عدد كبير من الدول الأعضاء، خلال مناقشات مفتوحة سابقة، عن تأييدهم لمنع نشوب الصراعات المسلحة فإنها كثيرا ما تكون لها أولويات مختلفة للعمل. وفي هذا الشأن، تؤيد جمهورية كوريا نهجا شاملا يشتمل على إرساء الطابع الديمقراطي، واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون، والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية والنهوض بالحكم السليم.

أود أن أعلق على بعض المسائل القليلة التي أثيرت في تقرير الأمين العام ذات الأهمية الخاصة لوفد بلدي.

أولا، وفد بلدي يتفق اتفاقا تاما مع توصيات الأمين العام لدعم قدرات أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية لمنع نشوب الصراعات المسلحة وعلى وجه الخصوص، نؤيد التوصية بأن تدرس الجمعية العامة استخداما أكثر نشاطا لسلطاتها في منع

الصراعات المسلحة واكتشاف سبل تعزيز تفاعلها مع مجلس الأمن في وضع استراتيجيات طويلة الأجل لمنع نشوب الصراعات المسلحة وبناء السلام. وإن المزيد من التفاعل بين الجمعية العامة ومجلس الأمن من شأنه أن يعزز الشفافية ويضمن الاستماع إلى آراء الدول الأعضاء بشأن منع نشوب الصراعات.

ثانيا، يلاحظ وفد بلدي أن النهج الأوسع والأكثر شمولا لمنع نشوب الصراعات المسلحة ظهر استجابة للاعتراف المتنامي بأن السلم المستدام لا يمكن تحقيقه دون معالجة الأسباب الجذرية الهيكلية للصراعات. وفي الحقيقة، فإن أكثر أشكال منع نشوب الصراعات فعالية قد يكون السعي إلى تحقيق تنمية مستدامة وإرساء للديمقراطية، وهما مجالان يمكن، بل يجب، أن يقوم فيهما المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدور أكثر نشاطا. وفي هذا الشأن، فإن الطابع المتعدد الوجوه لمنع نشوب الصراعات المسلحة يتطلب تعاونا متزايدا داخل منظومة الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص، بين الجمعية ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وثالثا، إذ يدرك وفدي بأن البيئة الاجتماعية المستقرة هي عامل رئيسي لمنع اندلاع الصراعات أو تكرار اندلاعها، فإنه يؤيد توصية الأمين العام بأن نكرس المزيد من الموارد للوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وإدماج أنشطة وقائية في عمل هذه الوكالات في حالات ما قبل الأزمات. ونؤكد، بخاصة، على ضرورة الدعوة إلى حماية ورفاهية النساء والأطفال، وحشد التأييد الدولي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ويتطلع وفدي إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز المقرر عقدها في الأسبوع القادم، وإلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة عن الطفل المقرر عقدها في أيلول/سبتمبر المقبل. ويحدوه الأمل في أن تؤتي هاتان الدورتان ثمارا ملموسة.

ورابعا، يعرب وفدي عن اعتقاده بأنه ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة تعزيز علاقاتها مع مجموعة كبيرة من الجهات الفاعلة الدولية، لا سيما المنظمات الإقليمية وأن تتابع تحقيق الاستراتيجيات الإقليمية للوقاية. ونسلم بأن المنظمات الإقليمية أكثر إطلاعا على الصراعات، بسبب القرب منها ميدانيا، ولذلك فهي قادرة على تطوير قدرات مؤسسية فعالة للإنذار المبكر ومنع نشوب الصراعات، من قبيل الآليات التي أنشأتها منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ولهذا السبب، نتطلع إلى تنفيذ تدابير متابعة الاجتماع الرابع الرفيع المستوى الذي عقد في شباط/فبراير الماضي بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمعني بمنع نشوب الصراعات وبناء السلام.

وخامسا، وحسبما يوصي تقرير الإبراهيمي بأن يستخدم الأمين العام غالبا بعثات لتقصي الحقائق يوفدها إلى مناطق التوترات دعما لإجراءات قصيرة الأجل للوقاية من الأزمات، نؤيد بقوة تعزيز الدور الوقائي الذي يقوم به الأمين العام. وفي هذا السياق، نعتقد بأن تخصيص موارد مالية كافية لمنع نشوب الصراعات يعد مسألة ضرورية. ولقد دأبت جمهورية كوريا، من جانبها، على الإسهام في الصندوق الاستئماني للأعمال الوقائية منذ إنشائه في عام ١٩٩٧، وتعتزم مواصلة هذا الالتزام.

وأود أن أختتم كلمتي بالتأكيد مرة أخرى على دعم حكومتي الأكيد للجهود الرامية إلى تعزيز قدرات الأمم المتحدة والدول الأعضاء والأطراف الفاعلة الرئيسية الدولية في مجال منع نشوب الصراعات. ويحدونا الأمل في أن تعبئ

هذه المناقشة الدول الأعضاء كي تضع استراتيجية أكثر فعالية من أجل منع نشوب الصراعات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل الأرجنتين. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ليستري (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن الشكر لكم، يا سيدي، على ترؤسكم هذه المناقشة. وأريد أيضا أن أثني على وفد بنغلاديش للطريقة التي يترأس بها أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر بقدر كبير من الكفاءة والشفافية.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره الأخير عن منع نشوب الصراعات المسلحة. ونوافق على افتراضه المنطقي الأساسي الذي يفيد بأنه يجب علينا أن نتخلى عن ثقافة رد الفعل ونتبنى ثقافة تقوم على منع نشوب الصراعات.

إن منع نشوب الصراعات المسلحة موضوع واسع جدا لأنه يشمل أطرافا فاعلة عديدة داخل الأمم المتحدة وخارجها، على حد سواء. ونظرا لأن هذه القضية سوف تناقش أيضا في الجمعية العامة، فسأصب تركيزي في هذا المحفل على الدور الوقائي لمجلس الأمن، وضرورة تنسيق هذه المهمة مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وسوف أشير أيضا إلى الدور الرادع الذي تقوم به المحاكم الجنائية الدولية.

نعتقد أن نقطة البداية في تحليلنا هي المفهوم الجديد للأمن الدولي الذي تطور منذ نهاية الحرب الباردة. ويقتضي هذا المفهوم الجديد أن يعيد مجلس الأمن النظر في الطريقة التي يتناول بها أنواع الصراعات التي لم يتصورها مؤسسو منظمتنا. وغالبية الصراعات التي اندلعت في فترة ما بعد الحرب الباردة هي صراعات محلية تترتب عليها مضاعفات على الصعيد الدولي. وهي تنبثق من قضايا معقدة ومتنوعة، تتراوح ما بين قضايا اقتصادية وعرقية ودينية. والأهداف لم يعد طابعها عسكريا بحتا. ففي كثير من الحالات، أصبح السكان المدنيون الضحايا الرئيسيين.

وفي هذا السياق، يقتضي دور الوقاية أن يكون مجلس الأمن على دراية بالأسباب الجذرية الكامنة وراء جميع الصراعات. فهذه الدراية لا تتوفر للمجلس في أغلب الأحيان. لذلك نعتقد بأن هناك ثلاث أدوات محددة يمكن أن تساعد المجلس في القيام على نحو أفضل بتقييم الحالة قبل الصراع ومن ثم تحسين عملية اتخاذ القرارات. وتلك الأدوات يستخدمها مجلس الأمن بالفعل في إدارة الصراعات. ونرى أن التحدي الذي نواجهه الآن يتمثل في زيادة استخدام تلك الأدوات من أجل منع نشوب الصراعات.

أولا، تقتضي الضرورة إقامة تعاون وثيق وموضوعي بين المجلس والمنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية. ونعتقد بأن من الأهمية بمكان أن يعقد المجلس اجتماعات منتظمة مع الموظفين السياسيين الرفيعي المستوى في تلك المنظمات بغية تبادل الآراء والمعلومات. وفي شهر شباط/فبراير الماضي، اجتمع المجلس مع لجنة لوساكا السياسية فيما يتعلق بالحالة في منطقة البحيرات الكبرى، واجتمع مع اللجنة السداسية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فيما يتعلق بسيراليون. ومما لا شك فيه أن هذا الاتجاه نحو المزيد من الحوار السلس يعد اتجاها إيجابيا وينبغي تشجيعه، إلا أنه يستخدم بصفته أداة لإدارة الصراعات. ونعتقد أنه ينبغي أيضا عقد تلك الاجتماعات بغية تقييم الصراعات الكامنة أو المحتملة.

وثانيا، تنطبق هذه التعليقات على بعثات مجلس الأمن. ومنذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، استؤنفت بعثات المجلس إلى البلدان المتضررة. وهذه البعثات إيجابية جدا لأنها تتيح

للمجلس أن يحصل على معلومات مباشرة عن حقيقة صراع يطلب منه لاحقا أن يتخذ قرارات بشأنه. ونعتقد أنه لا بد أيضا من إيفاد تلك البعثات بغرض وقائي في حالات ما قبل الصراعات، بموافقة الأطراف المعنية. فلهذا نعتقد أنه كان من الأهمية بمكان، عندما أوفد المجلس بعثة في أيار/مايو إلى منطقة البحيرات الكبرى للتصدي للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أنه قرر أن تزور البعثة بوروندي - بسبب خطر حدوث مواجهة على أوسع نطاق - وتضمين تلك الزيارة في برنامج البعثة. واجتمعت البعثة مع ميسِّر عملية السلام، الرئيس نيلسون مانديلا رئيس جمهورية جنوب أفريقيا السابق، كما اجتمعت مع الرئيس بويويا، رئيس بوروندي، والرئيس مكابا، رئيس تنزانيا.

والنقطة الثالثة التي أود أن أؤكد عليها هي ضرورة إجراء حوار مباشر بين مجلس الأمن والأطراف المعنية. ونحن نرى أن ممارسة عقد اجتماعات خاصة مع الأطراف - التي بدأت في اكتساب زخم في أواخر عام ١٩٩٩ - هي خطوة في الاتجاه الصحيح. ونعتقد أيضا، في ظل ظروف معينة، أنه ينبغي تهيئة الفرصة للأطراف المتأثرين بالصراعات بصورة مباشرة كي تشترك في مشاورات المجلس غير الرسمية. وإتاحة إمكانية وصول الأطراف في صراع ما إلى مجلس الأمن قضية جوهرية جديرة بأن ينظر فيها المجلس بعناية، لأنها تمس شفافية وكفاءة عمليته لاتخاذ القرار.

وما من شك في أن منع نشوب الصراعات ينظر إليه في الغالب باعتباره مسألة تتعلق بالفصل السادس. ومع ذلك، نحن نرى أن منع نشوب الصراعات لا يحول، في بعض الحالات المعينة، دون تطبيق الفصل السابع من الميثاق. ونرى أن تطبيق حظر توريد الأسلحة في مرحلة مبكرة من بعض الصراعات المدرجة حاليا في جدول أعمال المجلس كان يمكن أن يساعد على منع ازديادها سوءا.

وتوفير المعلومات عما يحدث فعلا في الميدان ضروري في أي عمل وقائي فعال؛ وبدونه لا تستطيع أنظمة الإنذار المبكر العمل إلا بصعوبة. وتوفير المعلومات ضروري للعمل الوقائي الناجح، ولكنه ليس كافيا. فيجب أن ترافقه إرادة سياسية للعمل. وعندما كانت هذه الإرادة السياسية موجودة، فقد نشر مجلس الأمن عمليتين وقائيتين لحفظ السلام في مقدونيا وجمهورية أفريقيا الوسطى. وفي مناسبات أخرى، مثل رواندا عام ١٩٩٤، كان يمكن تفادي حدوث الإبادة الجماعية لو أن بعض أعضاء المجلس استجمعوا الإرادة السياسية للعمل. وقد كانت المعلومات متوفرة في حالة رواندا.

والوقاية تعني أيضا تهيئة الظروف الملائمة لحكم القانون، وحقوق الإنسان، والتعايش السلمي، بما في ذلك التسامح الديني، والاستثمارات المنتجة، والحصول على العناية الصحية، والفرص الاقتصادية والتعليمية المتساوية. ومفهوم الوقاية هذا - الذي يعالج الأسباب الجذرية للصراع، وليست المباشرة - مهمة من مهام الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونعتقد أن هذه المهمة يجب تأديتها بالتعاون والتنسيق مع مجلس الأمن.

وأود أن أتطرق بإيجاز شديد للعلاقة بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. فقبل مؤتمر سان فرانسيسكو، كان واضعو الميثاق قد أقاموا بحكمة، في دمبرتون أوكس، صلة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن عن طريق المادة الخامسة والستين من الميثاق. ومع ذلك تفيدنا التجربة اللاحقة أنه لم يحدث إلا في مناسبة واحدة سنة ١٩٤٩ أن نقل المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى مجلس الأمن، عن طريق الأمين العام، نتائج مداولاته بشأن حقوق الإنسان في فلسطين. ولم يطلب مجلس الأمن إلا مرة واحدة في عام ١٩٥٠ من المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريرا عن السكان المدنيين في كوريا. ونرى أنه

قد آن الأوان لبث الحيوية من جديد في المادة الخامسة والستين من الميثاق.

وبالنظر إلى أن معظم الصراعات المدرجة حاليا في جدول أعمال مجلس الأمن لا تتصل بالتراعات التقليدية المتعلقة بالأراضي، بل بأسباب عرقية، وبالتعصب الديني والفقر المدقع، والسيطرة على الموارد الطبيعية أو الانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان، فإن هناك فرصة تتاح للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للتعاون مع مجلس الأمن من خلال تقديم توصيات تفضي إلى منع نشوب الصراعات، وذلك مجال كان يبدو في العادة خارج نطاق اختصاصه. ولذا فإننا نرى أنه من المفيد للغاية لو عقد الاجتماع المشترك بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المقترح في نيسان/أبريل، خلال رئاسة المملكة المتحدة. وكان سيدل على بداية حوار بين هيئتين رئيسيتين من هيئات الأمم المتحدة لهما هدف مشترك يتمثل في الإسهام في تسوية الصراعات بالطرق السلمية.

وإننا نتفق جميعا على الحاجة إلى تنسيق العمل بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأعتقد أننا نحتاج أيضا إلى التفكير في مسألة من سيقوم بتنفيذ هذا التنسيق. ونرى أنه يجب علينا استكشاف إمكانية اضطلاع الأمين العام بدور في هذا الصدد.

والعدالة عنصر لا غنى عنه من عناصر السلام. وفي هذا السياق، تمثل المحاكم الجنائية الدولية أداة أخرى لمنع نشوب الصراعات لأنها ترسخ مفهوما مفاده أن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، مثل الجرائم التي ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة، ورواندا و سيراليون، لن تظل بدون عقاب. ونعتقد أن دخول نظام روما الأساسي حيز النفاذ سيكون له أثر رادع هام.

والوقاية عمل مشترك يشمل، بمستويات مختلفة من المسؤولية، جهات فاعلة شتى: الحكومات الوطنية، والأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. ويتعين على هذه الجهات الفاعلة أن تضطلع بأنشطتها بطريقة منسقة، وليس بطريقة تنافسية تقوم على استبعاد الآخرين. ونرى أن هذه إحدى الرسائل الرئيسية الصادرة عن تقرير الأمين العام.

وأخيرا، وقبل كل شيء، ما من عمل وقائي سيكون فعالا إذا لم تتوفر الإرادة السياسية لدى أطراف الصراع لتحقيق أهداف السلام وإعادة التعمير والتنمية باعتبارها أهدافا لنفسها، وما لم تتوفر الإرادة السياسية لدى المجتمع الدولي من جانبه لدعم الجهود الوقائية، بصبر ومع توفير الموارد اللازمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الأرجنتين على كلماته الرقيقة الموجهة إلي وإلى السيد تشودري. المتكلم التالي هو ممثل كوستاريكا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نييهاوس (كوستاريكا) (تكلم بالاسبانية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في المقام الأول أن أهنئكم، ومن خلالكم جمهورية بنغلاديش، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه. ونحن ندرك القيادة التي ظل يمارسها وفدكم بتوجيه من السفير تشودري في الدفاع عن مصالح ومواقف البلدان النامية في إطار هذه الهيئة الهامة، وممتنون لكم على تلك القيادة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره القيم عن منع نشوب الصراعات المسلحة. ونعرب أيضا عن تقديرنا للعرض الذي قدمته لنا صباح اليوم نائبة الأمين العام.

إننا واثقون من أن هذا التقرير سيكون موضوع مناقشة واسعة في كل جهاز من أجهزة الأمم المتحدة. ولذا

فإني لن أركز في هذه المناسبة سوى على تلك الجوانب التي تتصل بأنشطة مجلس الأمن نفسه، بينما نأمل أن نناقش في الأشهر المقبلة الأقسام ذات الصلة في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ويتفق وفدي تماما مع الأمين العام على أنه يقع على عاتق الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الواجب الأخلاقي الأساسي لمنع نشوب الصراعات المسلحة والتهديدات الأخرى للسلم والأمن الدوليين. وهذا الواجب لا ينشأ من الأحكام الأساسية لميثاق الأمم المتحدة فحسب، ولكن أيضا من المبادئ الأساسية للتضامن والإخاء بين جميع البشر. وهذا يعني أننا لا يمكن أن نظل شهودا سلبيين على ما لا يحصى من أعمال الإبادة الجماعية والمجازر والحروب.

وإن تعزيز السلم يقتضي بذل جهد متواصل ومعزز لتهيئة بيئة يتوفر فيها الاحترام المتبادل ورفض العنف. ولا يمكن للسلام الحقيقي والدائم أن يتحقق إلا عندما تُكفل الظروف المعيشية الملائمة لجميع السكان، وعندما يكون هناك مستوى كاف من التنمية الاقتصادية لكل فرد لتلبية احتياجاته الأساسية، وعندما تحترم الحقوق الأساسية للإنسان، وعندما تحل الخلافات الاجتماعية والسياسية من خلال القنوات الديمقراطية.

ولهذا فإن منع نشوب الصراع المسلح في وقت مبكر يعني أنه يتعين علينا أن نواجه الأسباب الهيكلية العميقة للأزمات. وبالتالي فإن منع نشوب الصراعات بشكل فعال يقتضي أن نعتمد تدابير وقائية تهدف إلى الوفاء بالاحتياجات العديدة المتعلقة بالغذاء، والصحة، والإسكان، ومياه الشرب، والتعليم، والتدريب الوظيفي، والعمالة، والأجور العادلة، والإنتاجية، والقدرة على المنافسة وإتاحة الفرص. ويعني أيضا أنه يتعين علينا إقامة وتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان.

ونرى أن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفقا لتوزيع الاختصاصات الحكيم الوارد في الميثاق، هما الهيئتان الملائمتان لتنفيذ وتنسيق الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الهيكلية للصراعات المسلحة. ومجلس الأمن، من جانبه، له تجربة في ما اصطلح عليه بالوقاية العملية، التي تهدف إلى اعتماد تدابير فيما يتعلق بأزمة وشيكة الوقوع.

ومع ذلك، يستحيل إقامة تمييز قاطع بين أي من الأنشطة التي ينبغي أن يضطلع بها أي جهاز. ولذا يدعو وفدي إلى أقصى التنسيق والتعاون بين مجلس الأمن، من جهة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، من جهة أخرى.

ولقد بيّن لنا الأمين العام أن المسؤولية الأساسية عن منع نشوب الصراعات تقع على عاتق الحكومات والسلطات المحلية. وهذا المبدأ صحيح ما دامت الحكومة والسلطات فعالة، ومسؤولة وديمقراطية. ولسوء الطالع، علمتنا الخبرة التاريخية في كثير من الحالات، أن الحكومات والزعماء السياسيين أنفسهم هم الذين يؤججون التوترات الاجتماعية ويشجعون على الصراع المسلح.

والظروف الضارة متمثلة في الفقر، والتخلف الإنمائي، والخلافات العرقية، ومشاكل الصحة، والخلافات الجنسانية، وعدم توفر فرص التعليم لا تؤدي في حد ذاتها أو من تلقاء نفسها إلى نشوب الصراعات المسلحة. فهذه العوامل الهيكلية لا يمكن أن تؤدي إلى العنف إلا إذا كان لدى الزعماء السياسيين أنفسهم الاستعداد لتحريض تلك الجماعات التي تعبر عن مطالبها، على ارتكاب أعمال العنف. وفي هذا الصدد، فإن وجود زعماء سياسيين لديهم الاستعداد لمعالجة الشكاوى والمطالب الاجتماعية بوسائل العنف بهدف إرضاء طموحات سياسية واقتصادية أنانية، هو

السبب الحقيقي، والحافز الحتمي، لتفجر العنف الاجتماعي ونشوب الصراعات المسلحة.

واسمحوا لي بأن أسوق بضعة أمثلة عملية. فسواء في منطقة البحيرات الكبرى أو في منطقة البلقان، الزعماء السياسيون، داخل الحكومة وفي المعارضة، هم الذين أشعلوا نار الخلافات العرقية واستخدموها سلبيا لترسيخ قواعد سلطتهم. كما أن الزعماء السياسيين تعمدوا إشعال فتيل العنف العرقي كأداة لتحقيق أهدافهم الفاسدة. والصراعات المسلحة والإبادة الجماعية التي شهدناها قد اثارها عمدا أولئك الذين تقع على عاتقهم مسؤولية الدفاع عن السكان.

وفي زائير وفي هايتي، نجمت الصراعات المسلحة عن تصرفات الحكومات الديكتاتورية المتصلبة الفاسدة، والتي أدارت ظهرها للسكان المدنيين وجعلت من العنف عرفا للحوار السياسي، وتمكنت من تبديد الموارد الوطنية. بل إن الحكومات ذاتها هي التي هيأت الظروف للمواجهات.

ووفد بلادي يعتقد أن الوسيلة الأساسية لمنع الصراعات المسلحة في المدى البعيد، تتمثل في دعم ممارسات الحكم الصالح، والمطالبة بها، وفي سيادة القانون، والديمقراطية، والحكومات التي تمثل الشعب، واحترام حقوق الإنسان. ونرحب بمبادرة الأمين العام لتقديم تقارير دورية إلى مجلس الأمن عن التهديدات المحتملة للسلم. وما من شك في أن هذا النوع من المعلومات سيسمح لكل من الأمانة العامة وأعضاء المجلس بمعالجة مصادر الصراع.

ومع ذلك، فإننا نوصي بتوخي أكبر قدر ممكن من الحذر في هذا المسعى. وقد بينت لنا التجارب أنه في بعض المناسبات، عندما ينصب الرأي الدولي فجأة على وضع متوتر بالفعل، فإن هذا الوضع يمكن أن يزداد توترا، وقد يكون إيجاد مخرج سلمي للأزمة أكثر صعوبة. وفي هذا الصدد، نعتقد أن ممارسة هادئة وحذرة ومتأنية للدبلوماسية الوقائية قد تكون أفضل من العمل العلني للمجلس. وعلينا في المقام الأول أن نتفادى إتاحة الفرصة لأطراف الصراع استخدام الأمم المتحدة أو مجلس الأمن كوسيلة لإضفاء الشرعية على مطالبها أو أمانيها.

ويسرنا أن نلاحظ إيفاد بعثات تقصي الحقائق المؤلفة من الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن. وندرك أنه في بعض الحالات، يمكن لهذه البعثات أن تنقل رسائل سياسية هامة. ومع ذلك، نعتقد بأنه يجب ألا نبالغ في نطاق هذه البعثات وأننا نتساءل عن جدوى البعثات السريعة والسطحية التي لا يكون أعضاؤها خبراء في المنطقة أو خبراء في صراع معين. ولهذا السبب، فإن وفدي يميل إلى تأييد بعثات للتحقيق المتعمق تتألف من خبراء حقيقيين.

وعلاوة على ذلك، تساور وفدي شكوك حقيقية حيال استصواب إنشاء هيئة فرعية جديدة تابعة لمجلس الأمن لدراسة موضوع منع نشوب الصراعات المسلحة. وخبرتنا تبين أن تكاثر لجان مجلس الأمن يقلل من شفافية المجلس، ولا يزيد من فعاليته ويحد من شرعيته.

وبغية نشوب الصراعات المسلحة بشكل فعال، تحتاج الأمم المتحدة إلى الدعم الثابت والدائم من جميع الدول الأعضاء. ويجب ألا ننسى الاتهامات الموجهة ضدنا قبل بضعة أشهر في تقرير الإبراهيمي، الذي قال إن أوجه فشل المنظمة هي نتيجة الافتقار إلى التزام الدول الأعضاء. لهذا السبب، إذا أردنا حقا للأمم المتحدة أن تكون قادرة على منع نشوب الصراعات، فإنه من الأهمية بمكان أن توفر لها الموارد المالية، والتشغيلية والسوقية التي تتناسب مع حجم المهمة. فإذا لم يكن لدى الدول الأعضاء استعداد حقيقي لدعم هذه المنظمة، عندئذ، يجب ألا تتصدى لهذا التحدي الجديد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل كوستاريكا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي، وإلى بلادي، وإلى السيد تشودري.

وأود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠١ من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، والتي ستصدر بوصفها الوثيقة S/2001/616، وفيما يلي نصها:

"يشرفني أن أطلب إلى مجلس الأمن وفقا للممارسة المتبعة، أن يدعو المراقب الدائم عن فلسطين إلى المشاركة في جلسة مجلس الأمن التي ستعقد اليوم، الخمس الموافق ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠١، بشأن بند جدول الأعمال، المعنون 'دور مجلس الأمن في منع نشوب الصراعات المسلحة'".

واقترح، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم عن فلسطين إلى المشاركة في المناقشة الجارية، وذلك وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة المتبعة في هذا الشأن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو المراقب الدائم لفلسطين إلى شغل المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أكاساكا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): بداية، أود أن أرحب بوجودكم، السيد وزير الشؤون الخارجية في بنغلاديش، معنا في هذه القاعة اليوم، وبتولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن.

أود أن أشكركم ، سيدي ، على إعطاء غير الأعضاء في المجلس الفرصة للتعبير عن آرائهم بشأن هذا الموضوع الهام. وأود أيضا أن أنقل تقديري إلى الأمين العام لإصداره تقريره الشامل الذي طال انتظاره بشأن منع نشوب الصراعات المسلحة (S/2001/574).

منذ آخر مرة ناقش فيها مجلس الأمن هذه القضية، شهدنا وعياً دولياً متزايداً بأهمية منع نشوب الصراعات. وإني أتفق تماماً مع وجهة نظر الأمين العام، التي عبّر عنها في تقريره، بأن الوقت قد حان لترجمة بلاغة الخطب الداعية إلى منع نشوب الصراعات إلى أعمال ملموسة.

وأود اليوم أن أقدم تعقيبات اليابان المبدئية بشأن دوري مجلس الأمن والأمانة العامة في منع نشوب الصراعات، وبشأن التفاهم على أنه ستتاح لنا فرصة أخرى لعرض وجهات نظرنا عندما تتناول الجمعية العامة الموضوع ذاته في منتصف تموز/يوليه.

أولا، اسمحوا لي أن أتكلم عن دور مجلس الأمن. إننا نشاطر الرأي بأن مجلس الأمن يحتاج إلى مناقشة قضايا المنع بصفة مستمرة. وبالنسبة لجهود المجلس المتعلقة بعمليات النشر الوقائي، أي إرسال البعثات والآليات الجديدة المقترحة في التقرير، أود أن أقدم التعقيبات التالية.

بشأن النشر الوقائي، يقول الأمين العام في تقريره إن التجربة السابقة تُظهر أن النشر الوقائي يمكن أن يقدم إسهاماً حاسماً في منع نشوب الصراعات. ورغم أننا نميل إلى الاتفاق مع هذا القول، فإننا نرى ضرورة أن يجري مجلس الأمن تقييما وفحصا كاملين لجهوده السابقة في النشر الوقائي، مثل قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في مقدونيا وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأن يأخذ في الاعتبار ما حدث منذ رحيل هاتين البعثتين. وفي هذا السياق، ينبغي التنويه بأن بعثات حفظ السلام التقليدية، مثل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في الشرق الأوسط، قد منعت تكرار الصراعات في مناطق انتشارها. كذلك ينبغي التنويه بأن وجود الأمم المتحدة في

تيمور الشرقية بعد رحيل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية يمكن النظر إليه من ذلك المنظور .

وفيما يتعلق ببعثات مجلس الأمن لتقصي الحقائق المرسلة إلى مناطق تتعرض للخطر، يتفق وفدي على أن هذه البعثات يمكن أن تكون فعالة، لاسيما عندما يتم نشرها في المراحل الأولى من الصراع. وقبل أن يقرر مجلس الأمن إرسال بعثات تقصي حقائق في المستقبل، نود أيضاً أن نراه يحدد لها احتياجات ملموسة وأهدافا واضحة، ترتكز على تقييم نتائج البعثات السابقة. ويجب وضع معايير واضحة لإرسال مثل هذه البعثات كما يجب تحديد اختصاصاتها وتوضيح تمويلها تماماً. علاوة على ذلك، يتطلب الاقتراح الوارد في التقرير، بإنشاء آليات جديدة لمناقشة مجلس الأمن للمنع النظر فيه بعناية حيث أن هذه الآليات يمكن أن تكون تكراراً لأنشطة جارية في الأمانة العامة.

وبالرغم من أن الدور الرئيسي في صون السلم والأمن الدوليين يقع على عاتق مجلس الأمن، فإننا نعتقد أن الأمين العام والأمانة العامة، بالمرونة التي يمارسانها من خلال إرسال ممثلين ومبعوثين خاصين، ومن خلال تدابير أخرى، لديهما دور فريد وهام يؤديانه في منع نشوب الصراعات. ولذلك نؤيد الأفكار الواردة في التقرير بشأن تعزيز الأدوار التقليدية للأمين العام في هذا المجال من خلال، جملة أمور، منها مثلا، زيادة استخدام بعثات متعددة التخصصات للأمم المتحدة لتقصي الحقائق وبناء الثقة في المناطق المتوترة، ووضع استراتيجيات وقائية إقليمية مع المنظمات الإقليمية وثيقة الصلة وإنشاء شبكة غير رسمية من الشخصيات البارزة من أجل منع نشوب الصراعات. ومع ذلك، يجب بذل كل هذه الجهود بأسلوب ملائم ووفق ولاية الأمين العام، كما تستنبط من أحكام الميثاق ذات الصلة.

كذلك نشاطر الرأي بأنه يمكن أن تكون مجموعات أصدقاء الأمين العام المخصصة مفيدة في دعم أنشطة الأمين العام في منع نشوب الصراعات. ومن الأهمية بالطبع إدراج البلدان المعنية، بما فيها البلدان التي لديها القدرة على الإسهام في جهود منع نشوب الصراعات، في مجموعات الأصدقاء هذه حتى نضمن أن تكون فعالة حقا في وضع تدابير لمنع نشوب الصراعات. وأود أيضاً التأكيد على أنه ينبغي لمجموعات الأصدقاء هذه أن تضم ممثلين لمؤسسات بريتون وودز ومنظمات أخرى تستهدف التنمية، كلما كان ذلك ملائماً، ومن أجل الاستجابة للمتطلبات الاقتصادية في المناطق المتأثرة بالصراعات.

ومن الواضح أن المنع الفعال لنشوب الصراعات سيكون مجالا ذا أهمية متزايدة في مساعي الأمم المتحدة في السنوات القادمة. وسيتطلب المنع الفعال لنشوب الصراعات تحركات مشتركة وكذلك مستقلة، حسبما يتطلب الوضع. وستواصل اليابان المشاركة الفعالة في جهود منع نشوب الصراعات، وكذلك في جهود استحداث آلية فعالة داخل منظومة الأمم المتحدة لمنع نشوب الصراعات، آخذة في الاعتبار التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية) أشكر ممثل اليابان على الكلمات الرقيقة التي وجّهها إليّ وإلى بلدي.

المتكلم التالي ممثل الهند. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بال (الهند) (تكلم بالانكليزية): يسرني بصفة خاصة، أن أراكم، سيدي، مرة أخرى في نيويورك وأن أتكلم أمام المجلس تحت رئاستكم.

عندما نُشر تقرير الأمين العام عن منع نشوب الصراعات في الأسبوع الماضي، وعندما اتضح من نظرة سريعة عليه أن مساحة كبيرة من التقرير تتناول إدارة

الصراعات، قالت الأمانة العامة إن ذلك بسبب أن الإدارة منعت الصراعات من التصعيد. مع ذلك، ومن هذا المنطلق، يحول حفظ السلام دون استئناف الصراعات، ونظراً لأن فوائده تمتد إلى بناء السلام بعد الصراع فإنه يمنع الصراعات من الاندلاع مرة أخرى. وبذلك يمتد منع نشوب الصراعات من الإنذار المبكر إلى السلام والتنمية بعد الصراعات.

ولكن إذا كان كل شيء منع نشوب الصراعات، فلا شيء يمنع نشوب الصراعات. ومن المنطقي بقدر أكبر النظر إلى الصراع بوصفه مرضاً يصيب عناصر السياسة في البلد، واتباع نهج التمييز الطبي بين الوقاية والمداواة والعلاج. فإدارة الصراع وحفظ السلام هما مرحلة المداواة، وبناء السلام بعد الصراع هو العلاج. وهذه المناقشة يجب أن تكون بشأن الوقاية: أي بشأن السبل والوسائل الكفيلة بمنع نشوب الصراعات المسلحة داخل المجتمع الواحد وفيما بين المجتمعات.

توجد فقرات في التقرير تُوصف بأنها توصيات، بعضها موجّه إلى المجلس. ولكن عند عرض التقرير في الأسبوع الماضي قيل لنا إن الأمين العام يطرح ببساطة قضايا للمناقشة بين الدول الأعضاء ولا يقدم توصيات. وقد أبلغنا الأمين العام اليوم، بالطبع، بأن هذه في الواقع توصيات، غير أننا نشجع المجلس على أن يرى هذه الجلسة بمثابة مناقشة لأفرع التقرير التي تقع ضمن ولايته، لا بمثابة عملية لقبول هذه التوصيات أو رفضها. وسنتكلم بشكل عام عن المبادئ التي يمكن، إذا أخذت بها الدول الأعضاء أو المجلس، أن تحول دون اندلاع الصراعات.

أما داخل نطاق المجتمعات، فإن الديمقراطية أمر لا بد منه. والمجتمعات التي يمكن فيها للمواطنين أن يعربوا عن شكاواهم بصراحة، وأن يختاروا حكوماتهم عن طريق انتخابات علنية حرة، وأن يكون لهم رأي من خلال أجهزة محلية منتخبة في جوانب الحكم التي تمس حياتهم اليومية أكثر من غيرها، وأن يحصلوا على الانتصاف حين يحتاجونه من خلال قضاء مستقل يدافع عن سيادة القانون، فإن احتمالات اندلاع الصراعات الداخلية تقل فيها عن المجتمعات التي ترزح تحت الحكم الشمولي أو العسكري. وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل تشجيعها للديمقراطية كنموذج للحكم يقلل من فرص نشوب الصراعات.

أما فيما بين الدول، فلا بد من احترام المعاهدات. وعلى الدول متى قبلت بمعاهدات تتوخى منع نشوب الصراعات وتتيح سبيلاً إلى حل المنازعات بالوسائل السلمية أن تتقيد بأحكام تلك المعاهدات. فقد انهارت عصبة الأمم حين أغضت الطرف عن الخرق المنتظم للمعاهدات الثنائية المحافظة على السلام، وعجزت عن الحيلولة دون انزلاق العالم إلى هوة الصراع. وهنا أيضاً كانت تجربة أوروبا في سنوات ما بين الحربين تتمثل في أن النظم الشمولية لا تعبأ بالمعاهدات التي تفاوضت على إبرامها النظم الديمقراطية السابقة لها.

ويتعين على الدول أيضاً أن تقبل معايير القانون الدولي والمبادئ التي تعتمدها الأمم المتحدة لتوجيه العلاقات بين الدول وأن تتصرف وفقاً لهذه المعايير والمبادئ. ويتمثل المبدأ الذي تقوم الأمم المتحدة على أساسه في فض المنازعات بالطرق السلمية وبصبر على مائدة المفاوضات، لا عن طريق الصراع المسلح. ويجب أن تلتزم الدول التزاماً كاملاً بهذا الأمر. فاللجوء إلى القوة المستترة أو الإرهاب في محاولة لتقويض الجهات التي ينشأ توتر معها لا ينطوي فقط على الجبن، بل يفشل أيضاً في تحقيق المقصود من ورائه. وينبغي أن ترفض الأمم المتحدة الحجة المضللة التي مفادها أن طعنة السكين في الظهر هي السلاح الوحيد في أيدي الضعفاء. فهذا دفع لا يؤخذ به في محكمة للقانون المحلي، ويجب ألا يؤخذ به هنا.

ولمحكمة العدل الدولية دور تضطلع بـه في التسـوية السلمية للنزاعات، على النحو المحدد في الميثاق وفي الشروط التي يقبل كل عضو في الأمم المتحدة بموجبها اختصاص هذه المحكمة. غير أن ثمة هيئات قضائية أخرى، كالمحكمة الدولية لقانون البحار، تقوم بهدوء بتسوية منازعات مؤثرة في المصالح الاقتصادية الحيوية وغيرها من المصالح يمكن أن تنقلب في عصور أخرى إلى صراعات. وفي حين ينبغي تقديم الدعم لتلك الهيئات، قد يرغب المجلس في النظر فيما إذا كانت المحاكم المخصصة التي أنشأها، دونما سلطة مستمدة من الميثاق، والتي تتكلف الآن ما نسبته حوالي ١٠ في المائة من الميزانية العادية للأمم المتحدة، قد ساعدت حقاً على منع نشوب الصراعات.

الصراعات يتم منعها إذا اطمأنت الدول على أمنها ولم تعد تشعر بأنها مهددة بالخطر. وقد تمنح الأحلاف العسكرية أعضاءها شعوراً بمزيد من الأمن، ولكن التاريخ يُظهر أن هذه الأحلاف تغري الدول الأخرى باتخاذ تدابير مضادة، وتثير التوترات، وتؤدي إلى نشوب الصراع في نهاية المطاف. وقد انتمت غالبية الأعضاء الدائمين في المجلس في وقت أو آخر إلى أحلاف عسكرية قوية، وبعضها ما زال عضواً في هذه الأحلاف. وقد يرغب هؤلاء في النظر فيما إذا كانت هذه الأحلاف تحول دون نشوب الصراعات، بينما كانت نفسها السبب في ألوان التوتر التي ظلت خلال الحرب الباردة تهدد بالانفجار والتحول إلى صراعات.

والدول التي لقيت تشجيعاً على الأخذ بالنُهج العسكرية هي التي توقد جذوة الصراعات. فاحتمال نشوب الصراعات يزداد إذا اعتقدت الدول أنها يمكن أن تستفيد من ورائها. كما يشجع على اندلاع الصراعات بيع الأسلحة على نحو غير مسؤول التماساً للربح، وتشتعل نيرانها وتظل متقدة بفعل سباقات التسلح، التي كثيراً ما تحفز عليها التحالفات العسكرية التي تأخذ بسياسات توازن القوة.

ويلزمنا القيام باستعراض أساسي لأمن الدول حتى نجد الأمن الجماعي الحقيقي بمستويات تسلح آخذة في التناقص بصورة مطردة، فلن يمنع نشوب الصراعات حقاً سوى هذا.

من الواضح أن الحرب النووية هي الصراع الذي يجب اتقاؤه مهما كانت التكاليف، وخفض حالة التأهب النووي، وعدم البدء باستعمال الأسلحة النووية، والالتزامات بعدم استعمالها ضد الدول غير الحائزة لهذه الأسلحة، كلها من الخطوات العملية الواجب اتخاذها للحد من الأخطار النووية. ويجب أن يوضع نزع السلاح النووي في المرتبة العليا من الأولوية. فلن يمنح الأمن الحقيقي للعالم سوى عقد ميثاق متعدد الأطراف بالقضاء على الأسلحة النووية في خلال فترة زمنية محددة. ولا يمكن لأي نظرية أو مذهب أن يبرر احتفاظ أعضاء المجلس الدائمين بالأسلحة النووية إلى ما لا نهاية. فما داموا يتمسكون بأسلحتهم، فسيقتفي الآخرون أثرهم، حتى ولو على غير إرادتهم.

والأسلحة الصغيرة والخفيفة، في الطرف الآخر من المعادلة، هي التي تستخدم للتقاتل في معظم الصراعات. ولأن هذه الأسلحة فتاكة بهذه الدرجة ومتاحة بهذا القدر من السهولة، فقد أضفت على الإرهابيين وقادة الفصائل المتحاربة قوة هائلة وعمّقت من ضعف الحكومات التي يتعين عليها مجابهتهم بالوسائل المتاحة أمام النظم الديمقراطية. ويساورنا القلق لذلك إزاء هذه الاستثناءات الواسعة لنطاق تطبيق بروتوكول الأسلحة النارية، الذي جرى التفاوض عليه في فيينا وأقرته الجمعية العامة مؤخراً. وسنرى ما يتمخض عنه مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، المقرر عقده الشهر القادم، ولكن المادة ٢٦ من الميثاق تنيط بالمجلس أيضاً القيام بدور في تنظيم التسلح. ويمكن للمجلس بالاستفادة منها على نحو إبداعي أن يزيد من مشقة حصول الإرهابيين

والجهات الفاعلة التي تلجأ للعنف، من غير الدول، على الأسلحة، وأن ييسّر اتخاذ الإجراءات ضد مورديها.

أما الشيء الذي لا ينبغي لمجلس الأمن أن يفعله، سواء بمقتضى تعريفه المطاطي للأمن، أو في غمرة الضياع في خواء هذا التقرير، هو الاندفاع إلى مجالات ليس له دور فيها. وليجدنّ المجلس في فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مثلاً بشعاً في هذا الصدد، فقد قرر في العام الماضي أنه مشكلة أمنية وأن الخوذ الزرق من عوامل الخطر. و لم يفسّر المجلس قط كيف يعين نشر هذه الإشاعة الكاذبة سواء على مكافحة الإيدز أو على حفظ السلام، اللهم إلا إذا كان يبلغ الحكومات بأنها إذا دخلت في حرب فإنه سيبعث إليها بأصحاب الخوذ الزرق المصابين بالزهري ليحافظوا على السلام فيما بعد، ويرى أن هذا التهديد من الخطورة بحيث لا تجرؤ أي دولة بعده على الإخلال بالسلام. لعل هذا ما كان يدور بخلد المجلس آنذاك، لأنه بعد أن اعتمد قراره بكثير من الجعجعة وبعد أن طلبت إحدى الدول الأفريقية إجراء فحص للتأكد من خلو العاملين في مجال حفظ السلام الموفدين إليها من قِبل الأمم المتحدة من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أصيب كل من المجلس والأمانة العامة بالهلع لتصديقها إياهما، وما برحا يضغطان على هذه الدولة حتى لا تصر على طلبها منذ ذلك الحين.

بهذا التذكير، الذي أرجو أن يكون ذا نفع، أشكر الأعضاء على إصغائهم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الهند على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل مصر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): يسعدني، سيدي الرئيس، أن أعبر لكم عن تهانئي القلبية لرئاستكم أعمال المجلس للمرة الثانية خلال عضوية بنغلاديش في مجلس الأمن. وأعلم تماماً أن أعمال هذا المجلس تحت رئاستكم ستوفَّق، وسيتحقق لها النجاح.

قد يكون المجلس قد استمع قبل هذا البيان إلى عدد من الوفود التي تطالب بأن تظل الجمعية العامة محتفظة بدورها الذي رسمه لها الميثاق في مجال منع النزاعات. ونحن بدورنا نجد وجاهة في هذا الطرح ونؤيده. وقد سعدنا بإعلان رئيس الجمعية العامة عن تنظيم نقاش مماثل خلال الشهر المقبل لهذا الموضوع الهام. ولكن بما أنني أتكلم أمام مجلس الأمن الموقر، فأود أن أطرح عددا من الملاحظات التي استرعت انتباهنا في تقرير الأمين العام، والتي أجد من المهم أن أشير إليها في هذا البيان.

أولا، ما يطرحه التقرير في الفقرات ٣٦ و ٣٧ و ٣٩ ثم التوصية رقم ٣ بشأن تقديم تقارير دورية غير رسمية من الأمين العام إلى مجلس الأمن وتشكيل مجموعة تابعة للمجلس ربما لكل حالة أو منطقة أو إقليم يستدعي ذلك، هي أمور ينبغي الخوض فيها بكل حذر وعناية. فالخطوط الفاصلة بين ما قد يهدد الأمن والسلم الدولي وبين ما يقع في نطاق مسؤولية حكومة بعينها هي خطوط يشوبها الغموض والاعتزاز في أحيان كثيرة. ومن ناحية أخرى فإن تحديد النقطة التي يمكن أو ينبغي عندها أن يتدخل مجلس الأمن في نزاع معين لتهديده للسلم الدولي مسألة معقدة وقد تختلف فيها الآراء، وينبغي للمجلس أن يتحرك حيالها بتوافق كامل. ولا أتكلم هنا عن الحالات الواضحة مثل حالات الاحتلال الأجنبي، أو المخالفات الظاهرة من التطهير العرقي أو خلافه، إذ أن تدخل المجلس في تلك الحالات هو من صميم مسؤولياته التي كلفه بها الميثاق.

وثانيا، إن لجوء الأمين العام إلى تعزيز دوره التقليدي في الوقاية من النزاعات أمر نرحب به في إطار الضوابط التي

وضعها الميثاق لدوره ولمسؤوليات الأجهزة الرئيسية. كما نرحب بما ورد في التقرير من أن نشاط الأمين العام في مجال الوقاية من التراعات ينبغي أن يتم بتعاون كامل من الدول المعنية.

ولكن لدينا تساؤل حول ما ورد في التوصية التاسعة الخاصة بتعزيز دور الأمين العام وتحديدا تلك المتصلة بتحسين قدرة وشبكة الموارد الخاصة بالتحرك الوقائي في الأمانة العامة. ونود أن نستوضح من الأمانة العامة ما المقصود بذلك.

وقبل أن أختتم تلك النقطة أود أن أشير إلى أن الثقة التي نوليها لاختيار الأمين العام لما أطلق عليه ''شبكة من الشخصيات المرموقة'' بهدف الوقاية من التراعات ينبغي ألا تحول دون أن يكون للدول الأعضاء دور في تحديد المعايير التي سيتم بناء عليها اختيار تلك الشخصيات.

وثالثا شعرنا بقدر من خيبة الأمل عندما أطلعنا على الفقرات من ٨٦ إلى ٩٣ الخاصة بترع السلاح حيث لم نجد إشارة واحدة إلى أي نوع آخر من الأسلحة التي تهدد السلم والأمن الدولي بخلاف الأسلحة الصغيرة.

ومع إدراكنا لما تمثله تلك الأسلحة من مصدر لتهديد أمن المجتمعات خاصة في الحروب الأهلية والاشتباكات الداخلية بين أبناء الدولة الواحدة، إلا أنه ما كان ينبغي للتقرير أن يغفل الإشارة إلى الأهمية التي توليها دول كثير للعمل على نزع السلاح النووي والأسلحة الأخرى غير التقليدية التي يهدد وجودها مجتمعات بأكملها، وندعو الأمين العام إلى سد هذه الثغرة في أقرب فرصة.

ولدينا تعليقات أخرى على عدد من النقاط التي وردت في تقرير الأمين العام، وسوف نعرض لها في بياننا أمام الجمعية العامة عند مناقشتها للموضوع. ولكن اسمحوا لي، قبل أن أختتم بياني، بأن أشير إلى سقطة أثارت اندهاشنا. فقد ورد في الفقرة ٧٧ من التقرير سرد لعدد من الأمثلة للمناطق التي توجد فيها مهمات مدعومة من إدارة الشؤون السياسية، ووردت بين تلك الأمثلة إشارة إلى ''الأراضي المحتلة''. وفهمنا لهذه الإشارة هو أنها تنطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة. وإذا كان فهمنا صحيحا، وهو الأرجح، فإننا نتعجب كيف سقطت الإشارة إلى فلسطين في هذا السياق، وهل سقوطها جاء متعمدا رغم مراحل المراجعة المتعددة التي يخضع لها مثل هذا التقرير. إننا نطرح هذا التساؤل بكل الجدية على الأمين العام لكي ينظر ويوجه لتصحيح هذا الخطأ وبالتحقيق في كيفية صدور تقرير له بهذه الأهمية متضمنا مثل هذا التعبير المبتور.

وفي إطار ما يشجع عليه تقرير الأمين العام من التنسيق بين الأجهزة الرئيسية للوقاية من التراعات، ندعو مجلس الأمن إلى المزيد من التنسيق مع الجمعية العامة، صاحبة الدور الأعم والأشمل في الوقاية من التراعات، ومع المجلس الاقتصادي والاجتماعي عندما يتطلب الأمر ذلك، حتى تكون هناك سياسة ورؤية واحدة للمنظمة في هذا المجال الهام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل مصر على كلماته الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي هو ممثل المكسيك. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء بيانه.

السيد نافاريتي (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): يسر وفد بلدي أنكم، سيدي، تترأسون شخصيا هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن. وأود أيضا أن أهنئ الممثل الدائم لبنغلاديش على إدارته عمل مجلس الأمن خلال الشهر الحالي. ونحن نشعر بالامتنان، بشكل خاص، على عقد هذه الجلسة لدراسة تقرير الأمين العام المتعلق بمنع نشوب الصراعات المسلحة.

إن ميثاق الأمم المتحدة يشير إلى المنع في المادة ١، عندما يذكر أن أول مقاصدها أن ''تتخذ... التدابير... الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها''. ومع ذلك، كرست المنظمة نفسها، طوال تاريخها، لمعالجة الصراعات أكثر من منعها. والانتقال إلى ثقافة المنع، التي يقترحها الأمين العام، تؤيده حكمة شعبية؛ إذ يقال كثيرا أن درهم وقاية خير من قنطار علاج. ولذلك، فإن هذا التغيير يساعد على إعادة إضفاء المنطق على أولويات المنظمة.

ويرحب وفدي بالتقرير المعروض علينا اليوم. وبما أن توصياته العديدة لها أهميتها، يتعين أن تقوم الوفود والحكومات بتحليلها بعناية. ولذلك فإننا ننظر بعين التقدير إلى القرار الذي اتخذه رئيس الجمعية العامة بعقد جلسات عامة في الشهر القادم للنظر بتعمق في التقرير. وسيقتصر بياني اليوم على عرض بعض الانطباعات الأولية.

يوافق وفد المكسيك تماما على توصية الأمين العام بأن تستخدم الجمعية العامة سلطاتها استخداما أكبر حسبما خولها بها الميثاق. وينبغي أن تستعيد الجمعية العامة، وهي أكثر الأجهزة ديمقراطية وشمولا في الأمم المتحدة، دورها الأساسي الذي خولها به الميثاق، حسبما سلم بذلك رؤساء دولنا وحكوماتنا في إعلان الألفية.

والخطوة الأولى لتعزيز التنسيق بين الجهازين، حسبما اقترح التقرير، هي زيادة المشاورات بين رئيسيهما، ليس بالضرورة في فترات محددة، ولكن بدلا من ذلك، كلما اقتضت الظروف. ويصبح من الضروري بصورة متزايدة أن يحدد بوضوح مجال اختصاص مجلس الأمن إزاء الجمعية العامة.

والدور الذي يمكن أن يقوم به مجلس الأمن في منع نشوب الصراعات هو دون شك له أهميته، لا سيما في تنفيذ أحكام الفصل السادس من الميثاق. بيد أنه لكي تكون الأمم المتحدة ناجحة في مجال منع نشوب الصراعات، يتعين النهوض بالمزيد من الإجراءات الفعالة من خلال هيئات أخرى مسؤولة بصورة مباشرة، مثل الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والوكالات المتخصصة التابعة للمنظومة. ولا بد أن يتساءل المرء عما إذا كان لدى مجلس الأمن القدرة الهيكلية على استهلال إجراءات رئيسية لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات ومن ثم يحول دون اندلاعها. ومما لا شك فيه أن ما يستطيع مجلس الأمن أن يقوم به هو المساهمة في عملية منع نشوب الصراعات في المجالات التي تدخل ضمن ولايته. ومن البيِّن أن من بين أكثر الطرق فعالية لمنع نشوب الصراعات التصدي للأسباب التي يمكن أن تشعلها. فإذا أخذنا في الحسبان أن الفقر والتمييز والافتقار إلى الإمكانات الاقتصادية من بين أكثر أسباب الصراعات تكرارا، يسهل أن نخلص إلى أنه ينبغي أن يتضمن جوهر عمل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المواضيع والإجراءات ذات الصلة بمنع نشوب الصراعات.

وبطبيعة الحال، فإن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية من قبيل المشاكل التي ذكرتها ليست السبب الوحيد للصراعات. ولكن، المنظمة لن تتمكن من منع اندلاع الصراعات ما دامت لا تعزز فعاليتها للنهوض بالتنمية من جميع جوانبها. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تكون الدول الأعضاء مسؤولة عن تقديم معلومات موثوق بها بشأن التقدم المحرز والقيود التي تواجهها بصدد تلبية أشد احتياجات سكانها إلحاحا.

والدور الذي تقوم به مؤسسات بريتون وودز له أهمية كبيرة فيما يتصل بمنع نشوب الصراعات بقدر ما تتمكن تلك المؤسسات من تخصيص مزيد من الموارد لتعزيز التنمية. ولا بد من التأكيد على حماية المدنيين بمعنى واسع، بما في ذلك تنفيذ برامج التنمية التي تكفل رفاهية السكان.

ويشكل أيضا الاحترام التام لحقوق الإنسان ومكافحة نكبة المخدرات والجريمة الدولية المنظمة عناصر جوهرية لثقافة السلام. ولا بد أن نسلم وهذا أمر يدعو إلى الأسف بأن من بين مصادر الصراعات تعاطي المخدرات والاتجار بها وإنتاجها، فضلا عن الجرائم المرتبطة بهذه الظاهرة، وأهمية هذا المصدر آخذة في الزيادة. ولذلك تعتبر التوصيات التي طرحها الأمين العام لتعزيز عمل المنظمة في هذه الميادين صحيحة ولقد طرحت في حينها.

وأحاط وفدي علما مع الارتياح بخاصة بالتوصيتين ١٤ و ١٥ بشأن قضايا نزع السلاح. وترى حكومة المكسيك أن انتشار أسلحة التدمير الشامل وأجهزة إيصالها يشكل موضوعا رئيسيا في جدول الأعمال الدولي لنزع السلاح، بسبب تأثيره في السلام والأمن الدوليين. وينبغي أن تكون مسألة القذائف موضوعا لمفاوضات متعددة الأطراف تهدف إلى وضع إطار قانوني دولي يفضي إلى منع نشوب الصراعات المسلحة.

وستواصل المكسيك تشجيع اعتماد تدابير ترمي إلى توطيد عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك إضفاء الطابع العالمي على معاهدات دولية شتى معنية بهذه المسألة وسريان تلك المعاهدات على النحو الأوفى، فضلا عن المفاوضات بشأن الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تهدف إلى الإزالة التامة للأسلحة النووية، كخطوة نحو تحقيق الهدف المتفق عليه لنزع السلاح العام والكامل تحت سيطرة دولية فعالة.

ويؤيد وفدي توصية الأمين العام باتخاذ تدابير لمنع إساءة استخدام الأسلحة الصغيرة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة. وسوف يهيئ مؤتمر الأمم المتحدة المقبل المعني بالاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه فرصة للمجتمع الدولي لأن لكي يعتمد برنامج عمل فعالا لمنع إنتاج ومكافحة وإزالة تلك الأسلحة الصغيرة والخفيفة والاتجار بها بصورة غير مشروعة. وتلتزم المكسيك بالعمل على إنجاح ذلك المؤتمر.

ومكافحة الإفلات من العقوبة مسألة ذات أولوية وتوافق عليها حكومة المكسيك تماما. ونسلّم، حسبما سلّم الأمين العام في تقريره، بضرورة تعزيز الإجراءات التي تتخذها محكمة العدل الدولية وبضرورة دخول النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حيز النفاذ في وقت قريب.

وحسبما أشار الأمين العام، لا تترتب على معظم التوصيات الواردة في تقريره آثار مالية. بيد أن وفدي، في ظل الحالة الراهنة، يشعر بالقلق إزاء الاقتراح الذي يفيد بتمويل تدابير منع نشوب الصراعات من الميزانية العادية. وسيشارك وفدي في المناقشات التي ستجرى بشأن هذه المسألة في الأجهزة ذات الصلة التابعة للجمعية العامة.

وختاما، أثني على الجهود التي يبذلها الأمين العام لتصميم وتعزيز ”ثقافة تقوم على منع نشوب الصراعات“ أشار إليها كثيرون في سياق مناقشة اليوم. ويتعين علينا جميعا أن نثابر على أداء مهمة تحويل الأمم المتحدة إلى منظمة قادرة على إحراز النجاح في التصدي للتحديات التي تواجهها بصدد صيانة السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل المكسيك على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ وإلى السيد تشودري.

المتكلم التالي هو ممثل البرازيل. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين للإعراب عن الشكر لوفد بنغلاديش على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. ويشرفنا كثيرا أن نراك يا سيدي، وزير خارجية بلد محب حقا

للسلام، رئيسا لهذه الجلسة. وأعرب أيضا عن بالغ التقدير للأمين العام على تقريره الشامل والمثير للتفكير والمفيد للغاية.

وتعتمد قوة المُثل العليا للأمم المتحدة على تحديد السبل الواضحة والممكنة لتعزيزها. وبدون توفر أدوات ملموسة للتنفيذ تصبح الأهداف المحددة في الميثاق مجرد كلمات جوفاء.

إن التقرير الذي نقوم بتحليله زاخر بالمقترحات المحددة والاقتراحات الملموسة بشأن الأعمال التي يجب القيام بها لتحقيق الهدف الأساسي لهذه المنظمة المتمثل في منع نشوب الصراعات. وإننا نعرب عن تقديرنا للطريقة المقتدرة التي يحدد بها التقرير مصادر القلق الرئيسية للدول الأعضاء ويحدونا الأمل في أن يتمكن من تنمية التزام متجدد تجاه قيام ثقافة حقيقية للوقاية.

وأولى مزايا التقرير، في رأي وفدي، هي الطريقة التي يتناول بها منع نشوب الصراعات كقضية شاملة. فالواقع أن تنفيذ استراتيجية وقائية فعالة يجب أن يشمل منظومة الأمم المتحدة بأسرها، بأجهزتها الرئيسية وجميع الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة وأصحاب المصالح. وبالتالي فإن تحسين التنسيق أمر أساسي لضمان أن نتمكن من تسخير وتحقيق إمكانية المنع الكامنة في الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة في طائفة واسعة من المجالات.

وإن حالات الصراع على درجة من التعقيد أكبر بكثير من أن يتم التعامل معها من خلال النهج الأمني التقليدي فقط. وليس من الضروري التنظير بشأن الطابع المتميز للصراعات المعاصرة. ويكفي إلقاء نظرة على تدخل الأمم المتحدة مؤخرا من هايتي إلى تيمور الشرقية، وكوسوفو وسيراليون. ونشر حفظة السلام لا يمثل سوى واحدة من المهام التي تؤديها الأمم المتحدة في صراعات اليوم. وفي جميع هذه المناطق يقوم العديد من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بتقديم طائفة واسعة من المساعدة، من الإغاثة القصيرة الأمد إلى جهود التنمية الطويلة الأمد.

ويتوقف النجاح في حل مشكلة معينة في حالات الصراع على معالجة عدة مسائل أخرى متداخلة. ولتوضيح هذا، اسمحوا لي فقط أن أطرح بضعة أسئلة. هل يمكن الحديث عن السلام الدائم وسط الحرمان والفقر المدقع؟ وكيف يمكننا أن نتوقع لاتفاقات سلام هشة أن تستمر عندما يظل مرتكبو الجرائم ضد الإنسانية بدون عقاب؟ ماذا يمكن أن يجري القيام به لضمان الاستقرار إذا لم تتبع اتفاقات السلام إصلاحات مؤسسية حقيقية لتتيح لجميع المواطنين المشاركة في الحياة السياسية في بلد من البلدان؟ وكيف يمكن لقوات الأمم المتحدة أن تساعد على نزع سلاح الأطراف المتحاربة وتسريحها إذا لم يكن هناك برنامج لإدماج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية؟ وإذا كان هؤلاء المقاتلون السابقون أطفالا، هل يمكننا المضي إلى الأمام بدون بناء المدارس وتوفير الاحتياجات الأساسية للأسر؟

إن الأمر كما نرى هو أن منع نشوب الصراعات لا يشمل فقط أفضل استخدام ممكن للتدابير المتاحة لمجلس الأمن، ولكن أيضا بذل الجهود في مجالات المساعدة الإنسانية، والإنعاش، والتعمير، وبناء السلام بعد الصراع، والتنمية الطويلة الأمد، وتلك أمور تقع في إطار اختصاص الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولكن متى ينبغي لمنع نشوب الصراعات أن يبدأ؟ وهل هو يتطلب دائما وجود الأمم المتحدة في شكل عمليات لحفظ السلام؟

إن أي نموذج تجريبي للعمل من جانب الأمم المتحدة ينبغي ألا يتجاهل حقيقة أننا في عالم الواقع لا نواجه فقط بحالات مرئية من الصراع. بل هناك أيضا حالات يمكن أن تكون مهلكة في ما أسميه بالصراعات غير المرئية أو المرئية جزئيا يمكن أن نشهدها في جميع أرجاء العالم. والفقرة ٧ من

التقرير فقرة منيرة للأذهان بتنبيهنا إلى الأسباب الجذرية التي يمكن أن تبقى كامنة طوال سنوات قبل أن ينشب الصراع. وإذا ما قرأناها بمعنى إيجابي، يصبح لدينا وصف مضبوط لما تعنيه ”ثقافة الوقاية“. والواقع، أنه في عالم يجري فيه تقليل المظالم الاجتماعية، ويشجع فيه التسامح وتحمى فيه حقوق الإنسان، ستتأسس ثقافة الوقاية على نحو راسخ. ولكننا نعلم أن هذا المثل الأعلى - الذي يلتقي في نهاية المطاف مع أهداف الميثاق ذاتها - لا يزال بعيدا. ويجب علينا أن نجعل التزامنا بتحقيق ثقافة الوقاية هذه أقوى من أي وقت مضى.

وإذا كان يتعين علينا أن نقبل تماما بالآثار المترتبة على مفهوم منع نشوب الصراعات، فإن التحدي الصعب والحساس هو نشوب الصراعات في المناطق التي لم تنشئ فيها الأمم المتحدة بعد وجودا أو ولاية لحفظ السلام. واختلاف المنهج اللازم في هذه الظروف اختلاف هائل وينبغي عدم التهوين من أمره. وكما يعترف التقرير، لن يكون بوسع المجتمع الدولي أن يفعل شيئا يذكر إذا كانت الحكومة المعنية، مثلا، تنفي وجود حالة يوشك الوضع الطبيعي فيها على الاختلال.

وإن لمجلس الأمن، كما يشير التقرير، دورا أساسيا في صون السلم والأمن الدوليين، ولكن يمكن أن يتضح أن المسؤولية المشتركة لجميع الجهات الفاعلة المشار إليها في التقرير هي الضمانة الأساسية لنجاح الاستراتيجية. وفكرة عقد اجتماعات مشتركة على نحو منتظم بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لا تزال فكرة صائبة ويمكن أن يثبت أنها أداة ممتازة للتنسيق. ونحن سعداء جدا لأن نلاحظ أن الرئيس هولكيري تناول هذا الاقتراح في سياق العمل على بث الحيوية من جديد في الجمعية العامة. وينبغي للعمل معا بطريقة تعاونية أن يكون عماد استراتيجيتنا لمنع نشوب الصراعات المسلحة ومنع تصعيدها وتكرار حدوثها.

وللأمم المتحدة سجل مختلط في محاولاتها للتعامل بنجاح مع تعقد منع نشوب الصراعات المسلحة. وبعض الأفكار المطروحة في التقرير يمكن أن تفي بالغرض المتمثل في تعزيز أدائنا الجماعي في هذا الميدان. وتؤيد البرازيل على وجه الخصوص هذه المقترحات وكذلك المقترحات المتعلقة بالتدابير الرامية إلى تعزيز الانسجام والتنسيق، وبتقصي الحقائق وبعثات بناء الثقة كوسائل مفيدة في التعامل مع الحالات غير الواضحة التي تسبق الصراع.

وإن جلسة مجلس الأمن المعقودة اليوم والجلسة العامة للجمعية العامة المزمع عقدها في منتصف تموز/يوليه تدلان قطعا على أن هناك إرادة سياسية لمعالجة مسألة منع نشوب الصراعات بطريقة شاملة وواقعية. ويحدونا الأمل في أن تكون الأمم المتحدة وكل الجهات ذات المصلحة قادرة على ضمان متابعة ذات معنى للتوصيات التي قدمها الأمين العام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل البرازيل على كلماته الرقيقة الموجهة إلي وإلى السيد تشودري.

المتكلم التالي هو ممثل ماليزيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد يحيى (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، في البداية، أن أعرب عن تقدير وفدي لكم، سيدي، ولوفد بنغلاديش على عقد هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن للنظر مرة أخرى في هذا الموضوع البالغ الأهمية لمنع نشوب الصراعات المسلحة، والذي ناقشه المجلس في شهر تموز/يوليه من السنة الماضية.

وأود أيضا أن أشيد بالأمين العام على تقريره الهام، الذي يستعرض التقدم الذي أحرز في تنمية قدرة المنظمة على منع نشوب الصراعات. ويتضمن التقرير أيضا توصيات محددة بشأن كيفية إمكان زيادة تعزيز جهود منظومة الأمم المتحدة في هذا الميدان، وهي توصيات يرحب بها وفدي على

وجه الخصوص. وقد قيل الكثير، ليس اليوم فقط، بشأن هذا الموضوع بالذات. وسيكون بيان وفدي موجزا نسبيا، لأننا عالجنا الموضوع بصورة جوهرية في مناسبات سابقة أمام المجلس.

ويوافق وفدي على ضرورة أن تشرع الأمم المتحدة في انتهاج دبلوماسية وقائية وعمل وقائي كنهج أفضل كثيرا وأكثر فعالية اقتصادية، ماليا وكذلك بشريا، من القيام بأي عملية أو نشاط بعد نشوب الصراع. ونوافق أيضا على ضرورة زيادة التنسيق والتعاون من قبل منظومة الأمم المتحدة بأسرها في مجال منع نشوب الصراعات، بما في ذلك إيجاد الوسائل اللازمة لتعزيز تفاعلها و، خاصة فيما يتعلق بتعبئة الموارد، في وضع استراتيجيات طويلة الأمد لمنع نشوب الصراعات وبناء السلام.

وتؤيد ماليزيا الجهود التي اضطلعت بها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من المنظمات الدولية لجعل منع نشوب الصراعات أولوية. ويسرنا أن نلاحظ أن الأمين العام لا يزال يتابع هذه الجهود النبيلة إلى جانب هذه المنظمات لزيادة تعزيز اتباع نهج شامل بالاستفادة من الاستراتيجيات الإقليمية للوقاية. إن التنسيق الأفضل مع هذه المجموعات لن يكون من شأنه سوى تعزيز قدرات الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، والاتصالات الأكثر تكرارا بين المجلس وقادة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من شأنها أن توفر فرصا مفيدة لتبادل المعلومات ودراسة الأوضاع التي قد يبدو فيها العمل الوقائي ضروريا وتدخل مجلس الأمن مرغوبا فيه.

في أية مناقشة هامة يجريها هذا المجلس بشأن منع نشوب الصراعات المسلحة لا يمكن للمرء إلا أن يتناول مسألة الشرق الأوسط، وبخاصة القضية الفلسطينية والأراضي المحتلة، بما فيها القدس. إن محنة المدنيين المحاصرين في الصراع في المنطقة، وبخاصة المدنيون الفلسطينيون، على اتصال وثيق بمناقشتنا اليوم. ونحن جميعا ندرك أن الصراع هو أطول صراع منذ إنشاء هذه المنظمة، والحالة هناك تتطلب وجودا دوليا، أي الأمم المتحدة. ومن دواعي الأسف العميق لوفد بلدي أن المبادرات التي طرحها أعضاء المجلس من حركة عدم الانحياز لمنع المزيد من الصراع عن طريق إنشاء قوة مراقبة تابعة للأمم المتحدة لم تنجح، الأمر الذي أدى إلى عدد متزايد من القتلى والجرحى معظمهم من الجانب الفلسطيني. ونحن لا يمكننا أن نتجاهل حوادث الاحتلال الأجنبي والأثر الذي يحدثه ذلك الاحتلال على السلم والأمن الإقليميين والدوليين. ونحن نعتقد اعتقادا قويا أن وجود الأمم المتحدة أو قوة دولية لمراقبة الحالة على أرض الواقع كان من الممكن أن يكون تعبيرا ملموسا عن اهتمام هذا المجلس بمنع نشوب الصراعات المسلحة. وماليزيا تحث المجلس مرة أخرى على أن يولي دراسة جادة لإنشاء وإيفاد تلك القوة.

ووفد بلدي يرحب باعتزام الأمين العام المبادرة بممارسة تقديم تقارير دورية إقليمية ودون إقليمية إلى مجلس الأمن بشأن التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. ووفد بلدي يأمل أملا مخلصا أن يواصل الأمين العام. بتقديمه تلك التقارير الدورية، إجراء المزيد من المشاورات مع المجموعات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الشأن التي ستكون في أفضل وضع لتقديم المعلومات الضرورية. ونحن نعتقد أيضا أن المجلس سيواصل الاستفادة إلى حد كبير من الإحاطات الإعلامية العميقة التي تقدمها في وقتها تماما الأمانة العامة بشأن حالات الصراع المحتملة التي يلفت الأمين العام نظر المجلس إليها. وإلى حد ما، يمكن للدول الأعضاء ذات القدرة على القيام بذلك أن تساعد الأمانة العامة عن طريق التشاطر المنتظم للمعلومات الحيوية المتصلة بالتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن، لكن هذا،

على أحسن الفروض، تكميلي الطابع ولا يمكن أن يحل محل وسائل الأمانة العامة المستقلة لجمع المعلومات وتحليلها.

تلك الأنشطة التي ذكرتها توا يمكن أن توسع باستخدام بعثات المجلس لتقصي الحقائق. وهذه البعثات، التي تختلف في مقاصدها وأهدافها، يمكن أن تكون بالفعل آثار وقائية. ووفد بلدي يرحب بالفكرة التي طرحها الأمين العام بأن تعزيز بعثات تقصي الحقائق هذه يمكن أن يكون عن طريق دعم بخبراء متعددي التخصصات حتى يمكن دمج كل المجالات الموضوعية في استراتيجية وقائية شاملة. ونحن نؤيد أيضا توصية الأمين العام بإنشاء أفرقة عمل من الخبراء تابعة للمجلس لمراقبة الحالات القابلة للاشتعال ودراسة الخيارات لمنع نشوب العنف. ووفد بلدي يتفق أيضا مع التوصية الخاصة بتوسيع استخدام صيغة أريا أو أية ترتيبات أخرى مشابهة للمناقشات غير الرسمية وتبادلات بوجهات النظر خارج وداخل هذه القاعة. وهذه الترتيبات استخدمت من قبل.

يوافق وفد بلدي على النقطة التي يطرحها الأمين العام في الصفحة (٤) من التقرير حيث يقول ''لقد حان الوقت لترجمة الكلام حول منع نشوب الصراعات، إلى أفعال محددة .... وبديهي أن القيام بإجراءات فعالة لمنع نشوب الصراعات يتطلب إرادة سياسية والتزاما طويل الأجل بالموارد من جانب الدول الأعضاء ومن منظومة الأمم المتحدة بكاملها إذا أريد ترسيخ ثقافة حقيقية في المجتمع الدولي ...''. وما هو مهم الآن هو أن يتصرف المجلس بشأن هذه الأفكار والمقترحات الهامة، حتى لا يتهم دائما بعدم التصرف بشأن هذا الموضوع الهام. ولنأمل أن يكون هذا التقرير الأخير للأمين العام كما ورد في الوثيقة S/2001/574 بداية في هذا الاتجاه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل ماليزيا على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي وإلى السيد تشودري.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل نيجيريا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مبانيفو (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): وفد بلدي يود أن يهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه. ويسرنا كثيرا أن نراكم تترأسون هذه المداولات اليوم، ونتمنى لكم التوفيق. وإننا نثق بقدرتكم، وبالتالي نود أن نؤكد لكم تأييدنا وتعاوننا. أود أيضا أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للأمين العام، ليس فقط للتقرير الهام والشامل للغاية المعروضة علينا، ولكن أيضا لجهوده التي لا تكل لصون السلم والأمن الدوليين.

إن منع نشوب الصراع المسلح بكل آثاره يشير أساسا إلى تدابير يمكن أن تنفذ قبل أن يتصاعد النزاع إلى عنف. ويشير أيضا إلى تدابير ترمي إلى الحد من انتشار الصراع إلى مناطق أخرى. ولذلك فإن الفرضية الأساسية للمنع هي أن الإجراءات ينبغي أن يبادر بها في أبكر مرحلة ممكنة للصراع. والإجراء الوقائي، لكي يكون فعالا، ينبغي أن يتناول، في جملة أمور، أسباب الصراع العميقة: الجذور الاجتماعية - الاقتصادية، والثقافية، والبيئية، والمؤسسية، وغيرها من الأسباب الهيكلية.

ووفقا لميثاق الأمم المتحدة، منع نشوب الصراعات المسلحة التزام أولي على كل الأعضاء. ومع أن المادة ٢٤ من الميثاق تحيل إلى مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين، فإن خبرتنا تبين أن المسؤولية الرئيسية عن منع نشوب الصراعات تقع أساسا على الحكومات الوطنية، مع المجتمع المدني الذي يقوم بدور هام. ولذلك، فإن أية استراتيجية ناجحة لمنع نشوب الصراعات ستتطلب تعاون كل العناصر الفاعلة في الأمم المتحدة، بما

فيها الأمين العام، ومحكمة العدل الدولية. ووكالات الأمم المتحدة، ومكاتبها وصناديقها وبرامجها ومؤسسات بريتون وودز.

ونظرا لمحدودية الموارد المالية والبشرية، ونظراً لأن الإبقاء على عملية حفظ سلام أكثر تكلفة من تنفيذ تدابير منع نشوب الصراعات، يرى الوفد النيجيري أن هناك حاجة لأن يركز أعضاء المجتمع الدولي بدرجة أكبر على تنمية ثقافات منع نشوب الصراعات. وينبغي أيضا أن نركز على الاستثمار الوقائي بدلا من التدخل في الصراعات بعد إزهاق الكثير من الأرواح ودمار الكثير من الممتلكات.

وسوف نحث الأمين العام على مواصلة استخدام أدوات ''الدبلوماسية الهادئة'' في بحثه عن السلام، مثل بعثات تقصي الحقائق وبناء الثقة، والشبكات غير الرسمية من الشخصيات البارزة، والوساطة، والمصالحة والتحكيم. ويؤيد وفدي التوصية الواردة في تقرير الأمين العام بشأن استخدام البعثات المتعددة التخصصات للأمم المتحدة لتقصي الحقائق وبناء الثقة في المناطق المتوترة .

ونظرا لأهمية الأمانة العامة في نجاح مكتب الأمين العام في منع نشوب الصراعات، ينبغي إتاحة الأموال الملائمة للإدارات المختلفة بغية تمكينها من التعامل الفعال مع تعقيدات صراعات اليوم. وينبغي بصفة خاصة تزويد إدارة الشؤون السياسية، التي هي نقطة الارتكاز في منع نشوب الصراعات، بالموارد الملائمة والقوى العاملة الماهرة بغية تمكينها من تنفيذ مسئوليتها بشكل أكثر فعالية.

ونظرا لأن مجلس الأمن والجمعية العامة عليهما أكثر من مجرد دور رمزي يؤديانه في منع نشوب الصراعات المسلحة، يوافق وفدي على التوصية الواردة في تقرير الأمين العام بأنه ينبغي للجمعية العامة أن تستفيد بشكل أفضل من سلطاتها، كما تنص عليها المواد ١٠ و ١١ و ١٤ من ميثاق الأمم المتحدة.

علاوة على ذلك، يوافق وفدي على التوصية بأنه ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في إنشاء آليات مبتكرة، مثل جهاز فرعي أو تنظيم فني غير رسمي مخصص لتنشيط مناقشة منع نشوب الصراعات بشكل مستمر.

ويرحب الوفد النيجيري بالتوصية الداعية إلى وضع استراتيجيات إقليمية تتضمن مشاركة أطراف إقليمية فاعلة في حل الصراعات. ولتحقيق هذا الغرض، نلتمس المساعدة المالية والإدارية للمنظمات الإقليمية بغية تعزيز فعاليتها.

إن منع نشوب الصراعات والتنمية المستدامة القائمة على الانصاف يعزز أحدهما الآخر على نحو متبادل. وبالتالي فإن أي استثمار في جهود منع نشوب الصراعات الوطنية والدولية هو استثمار في التنمية المستدامة. ولذلك نطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يعطي اهتماما أكبر إلى دور التنمية في تشجيع منع نشوب الصراعات على المدى البعيد.

كذلك نطلب من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى وثيقة الصلة أن تعالج قضايا المخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة والموارد الطبيعية الآتية من مناطق الصراعات نظرا لدورها في تغذية الصراعات.

وفيما يتعلق بقضية حقوق الإنسان، يرى الوفد النيجيري أن الاستراتيجيات قصيرة المدى وطويلة المدى لمنع نشوب الصراعات المسلحة يجب أن تشمل تركيزا على تعزيز احترام حقوق الإنسان ومعالجة قضايا انتهاكات حقوق الإنسان الجوهرية. ونحن نرحب بالتوصية التي تقول إنه ينبغي لمجلس الأمن والجمعية العامة أن يستفيدا من المعلومات والتحليلات الواردة من المنظمات غير الحكومية، لا سيما

المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، في مداولاقمما بشأن حالات الصراع.

إننا نؤيد الحاجة إلى تعزيز محكمة العدل الدولية، ونشجع التسوية السلمية للمنازعات، مثلما تنص عليها المادة ٢، الفقرة ٣، من ميثاق الأمم المتحدة. ونحث أيضا الدول الأعضاء على التصديق أو الانضمام إلى معاهدات حقوق الإنسان وقوانين المحكمة الجنائية الدولية.

ولكي نعزز قدرة الأمم المتحدة على منع نشوب الصراعات المسلحة، هناك حاجة إلى تعزيز القدرة الوطنية للدول الأعضاء. ولذلك يرى وفدي أنه إذا تم دعم التوصيات والتدابير المختلفة التي أبرزها تقرير الأمين العام بالموارد اللازمة فستتحقق نتائج أفضل.

ونظرا للدور الذي تؤديه التنمية في منع نشوب الصراعات، فإننا نناشد مجتمع المانحين الدولي أن يزيد من تدفق المساعدة الإنمائية إلى البلدان النامية، كما نلتمس من الدول الأعضاء أن تسعى إلى تنفيذ توصيات الفريق رفيع المستوى المعني بالتمويل من أجل التنمية.

في الختام، ولئن كان منع نشوب الصراعات يكمن في لب ولاية الأمم المتحدة إلا أن إنجازاتنا في هذا الاتجاه ظلت عند الحد الأدنى. وبالرغم من القيود المعترف بها يجب أن نجتهد لتحقيق مصلحتنا الجماعية. إن النهج الأكثر وعدا لتشجيع النظام الدولي السلمي والعادل الذي يتصوره الميثاق هو بناء قدرة وطنية ودولية على العمل طويل الأجل لمنع نشوب الصراعات المسلحة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل نيجيريا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المسجل على قائمتي ممثلة جنوب أفريقيا. أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة ندهلوفو (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالانكليزية): هل لنا أن نغتنم أولاً هذه الفرصة للترحيب بكم، معالي الوزير أزاد، وتهنئة بلدكم على توليه رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر. إننا نهنئكم ووفدكم على الأسلوب الممتاز الذي أدرتم به القدر الكبير من العمل في المجلس حتى الآن. ونود أيضا أن نشكركم على عقد هذه الجلسة بشأن موضوع نعتقد بأنه يحتل الصدارة بين أسباب وجود الأمم المتحدة ذاته. ويود وفدي أيضا الإعراب عن خالص امتناننا للأمين العام على تقريره الممتاز والشامل، والذي يوجه نقاشنا اليوم.

لقد كان من خلال عزمنا على إنقاذ البشرية من ويلات الحرب والصراعات العنيفة أن أسسنا هذه المنظمة. غير أن السلام، بعد أكثر من ٥٠ عاما على إنشاء الأمم المتحدة، ما زال بعيد المنال سواء بين الأمم أو داخلها. ويتجلى هذا في تعدد حالات الأزمات قيد نظر هذا المجلس. هذه الحقائق تذكرنا على نحو صارخ بالمدى الذي يجب أن تذهب إليه الأمم المتحدة لكي تحقق مبادئها الأساسية، الواردة في المادة ١ من الميثاق، التي قبلنا فيها بواجب أن ”تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها“.

وجنوب أفريقيا، في حقيقة الأمر، لا تؤيد أهداف ميثاق الأمم المتحدة فحسب بل أيضا تعلم تماما، عبر تاريخها، أهمية البحث عن سبل تفادي الصراعات المسلحة وإرساء السلام الدائم.

لقد أقنعتنا تجربتنا الذاتية بأن منع نشوب الصراعات المسلحة يتطلب إنشاء مؤسسات للحكم الديمقراطي وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان الأساسية، بما فيها الحق في التنمية. ووجدت هذه القيم أيضا قبولا أكبر بين زعماء وشعوب القارة الأفريقية، مثلما يتجلى في اعتماد عدد من

الإعلانات التي تستهدف إبراز الاعتماد المتبادل بين السلام والديمقراطية والتنمية. ومع ذلك، لن تثمر جهودنا لتشجيع وإضفاء الطابع المؤسسي على هذه القيم والمبادئ بشكل كامل بدون توفر بيئة دولية مساعدة نتمكن فيها من التعامل مع تحديات الفقر وتخلف النمو.

ومن تلك النقطة المناسبة يود وفدي أن يشيد بالأمين العام على جهوده الرامية إلى بث مزيد من الوعي بضرورة تنمية ثقافة للوقاية، ليس بين الدول الأعضاء فحسب، ولكن بين الجهات الفاعلة الهامة الأخرى في الساحة الدولية. والتقرير المعروض على المجلس اليوم يمثل خطوة هامة في تلك الجهود المتواصلة. وبما أن تقرير الأمين العام صدر قبل أيام قليلة، فقط، فإن وفدي يود أن يقصر بيانه على بضع ملاحظات أولية بشأن الجوانب التي تتناول عمل مجلس الأمن.

بالإضافة إلى المادة الأول، يضع الفصل السابق من الميثاق مسؤولية أخلاقية وقانونية على مجلس الأمن ليضطلع بدور رئيسي في منع نشوب الصراعات المسلحة. وحتى وقت قريب كان نهج مجلس الأمن أن ينتظر الصراعات لتتطور إلى عنف بل وحرب. وعندئذ يتدخل من خلال عمليات لحفظ السلام مكلفة، لم تفعل في بعض الأحيان سوى أن جمدت الصراع وعجزت عن معالجة أسبابه الأساسية. ولذا فإن وفدي يرحب بالاتجاه الأخير الرامي إلى أن يوفد مجلس الأمن بعثات لتقصي الحقائق إلى مناطق الصراع، مثل البعثات الأخيرة إلى كوسوفو وإلى جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة الأوسع للبحيرات الكبرى. وتوفر تلك البعثات زخما قيما لجهود صنع السلام المحلية والإقليمية وتوفر أيضا للمجلس نظرة قيمة ومباشرة في القوى المحركة لحالة بعينها.

ومؤخرا استخدم الأمين العام أيضا آلية ابتكارية، تلك هي قوات العمل المشتركة بين الوكالات، لزيادة بث الوعي العالمي بالتحديات التي تواجه بلدانا أو مناطق معينة تمر بأزمة. ويمكن لقوات العمل هذه أن تضطلع بدور قيم مكمل لدور بعثات مجلس الأمن لتقصي الحقائق، وبالتالي ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار الانسجام بين النهجين.

ونحن نؤيد توصية الأمين العام بأن ينظر مجلس الأمن في إنشاء آليات ابتكارية مثل أفرقة عاملة غير رسمية لمناقشة حالات الوقاية على أساس دائم. ومدخلات الإنذار المبكر، بما في ذلك التقارير الدورية الإقليمية ودون الإقليمية من الأمين العام، ستكون مما لا يقدر بثمن لهذه الأفرقة العاملة. ويمكن للمجلس أيضا، من خلال صيغة أريا، أن يشرك الأطراف المهتمة التي يمكن أن تكون قادرة على توفير معلومات قيمة ودعم قيم فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات. وبذلك يمكن لمجلس الأمن أن ينقل أنشطته إلى طريقة ذات منحى عملي ووقائية على نحو أكثر بتعزيز قدرته على الإنذار المبكر.

مما لا شك فيه أن للمنظمات الإقليمية دورا بالغ الأهمية تضطلع به في منع نشوب الصراعات المسلحة وفقا للفصل الثامن من الميثاق. وجهود منظمة الوحدة الأفريقية في الصراعين في جزر القمر وبين إثيوبيا وإريتريا توضح بصورة ملموسة ذلك الدور. ونحن نوافق على تقييم الأمين العام بأن تنسيق الجهود الوقائية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية يمكن أن يستفيد من التفاعل الأكثر تحديدا وجوهرية. ومن المجالات التي تخطر بالبال في هذا الصدد تبادل المعلومات والتحليلات بشأن حالة معينة. ونرى أن هناك حاجة إلى زيادة إدراج المنظورات الإقليمية في تحليل الأمم المتحدة لحالة معينة من حالات الصراع.

وينبغي لمجلس الأمن أن يركز على وجه الاستعجال على الخطوات العملية التي يمكن أن تُتخذ ليصبح ذا منحى عملي أكثر. ويجب على المجلس أن يظهر الإرادة السياسية للاضطلاع بولايته بطريقة منصفة ومتسقة، وبمزيد من التصميم. وفي هذا الصدد، يتحتم أيضا إصلاح تكوين المجلس وطرائق عمله ليكون أكثر إنصافا في التمثيل وليأخذ في الاعتبار الحقائق الجديدة لحالات الصراع المعقدة. وإن تحلي مجلس الأمن بالمصداقية والفعالية خطوة هامة في سعينا الجماعي إلى السلام الدائم.

الحقيقة القائمة في العديد من البلدان هي أن الحرب والفقر يغذي أحدهما الآخر. ولذا فإن وفدي يوافق على التقييم بأن مواجهة التحدي المتمثل في تحقيق السلام والأمن القابلين للاستمرار في ذلك السياق يتطلب اتباع نهج متعدد الجوانب وشامل يعالج الأسباب الأساسية للصراع. وكما لوحظ في تقرير الأمين العام ، لا يمكن مواجهة هذه التحديات من قبل جهة فاعلة واحدة أو كيان واحد ولكنها تقتضي مشاركة طائفة واسعة من الجهات الفاعلة، لكل واحدة منها مزيتها النسبية. ويمكن لمجلس الأمن قطعا أن يضطلع بدوره باتخاذ تدابير عملية لضمان أن نحقق تحقيقا كاملا الرؤية التي اعتنقناها في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة و في المقاصد والمبادئ المحددة في فصله الأول.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل جنوب أفريقيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل العراق. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد الدوري (العراق) (تكلم بالعربية): ابتداء، يود وفد بلادي أن يعبر لكم، السيد الرئيس، عن التقدير والامتنان لتنظيم هذه الجلسة المفتوحة المتعلقة بمنع نشوب الصراعات المسلحة كما يعبر عن تقديره للجهود المستمرة للأمين العام، كوفي عنان، في هذا الميدان، وبشكل خاص في مجال توجيه الأمم المتحدة من ثقافة رد الفعل إزاء الصراعات إلى ثقافة تقوم على منع هذه الصراعات قبل نشوبها، ونأمل أن تساهم هذه المناقشات في تطوير الأفكار والاستنتاجات التي توصل إليها الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة A/55/985 والمعروض على هذه الجلسة.

مما لا شك فيه أن منع نشوب الصراعات المسلحة هو في صميم ولاية الأمم المتحدة، ولا شيء أدل على ذلك من أن أول جملة يبدأ بها ميثاق الأمم المتحدة كانت تعبيرا عن الالتزام بأن

”تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي جلبت، في خلال جيل واحد، على الإنسانية مرتين أحزانا يعجز عنها الوصف“.

كما أن أول مقصد من مقاصد الأمم المتحدة هو حفظ السلم والأمن الدوليين. وإذا كانت الصراعات الإقليمية والدولية تعزى في السابق إلى أجواء الحرب الباردة، فإن العقد المنصرم الذي شهد انتهاء هذه الحرب تميز بنزاعات إقليمية وداخلية أكثر مأساوية وضراوة ودمارا مما خلفته نزاعات الحرب الباردة، وأسفرت عن ملايين من الضحايا فضلا عن ملايين أخرى من المشردين واللاجئين والمعوقين، مع استنزاف هائل للموارد الاقتصادية والبشرية. وقد أدى تفرد قوة واحدة في العالم، حاولت وتحاول الآن باستمرار تفضيل مصالحها وفرض هيمنتها في العلاقات الدولية، دون أي اكتراث بمبادئ ومقاصد الميثاق أو بقواعد القانون الدولي، إلى نشوب مثل هذه النزاعات وإدامتها.

لقد خص ميثاق الأمم المتحدة الجمعية العامة بدور في إحلال السلم والأمن الدوليين ومنع نشوب النزاعات وتسويتها وبشكل خاص في المواد ١٠ و ١١ و ١٤ منه. إلا أن امتداد مجلس الأمن إلى خارج سلطاته وتجاوزه على

صلاحيات الجمعية العامة أدى إل تراجع دور الأخير وتقليص ولايتها. وعليه فإننا نؤكد على أهمية استرجاع الجمعية العامة لدورها وممارسة مهامها كما هو منصوص عليه في الميثاق. ونأمل أن تقود المشاورات الحالية المعنية بإصلاح وإحياء دور الجمعية العامة التي يجريها رئيس الجمعية العامة إلى إحراز التحسين المرتقب وبالشكل الذي يكفل تفعيل دور الجمعية العامة في مجال منع نشوب التراعات المسلحة.

كما يتطلع وفد بلادي إلى أن يرى دورا أكبر للأمين العام في منع نشوب التراعات وتسويتها، ولا سيما وأن المادة ٩٩ من الميثاق قد أشارت إلى مثل هذا الدور. وينبغي لمجلس الأمن في مثل هذه الأحوال أن يشجع الأمين العام، لا أن يضع العراقيل والعقبات أمام المبادرات التي يقوم بها أو يعمل ما من شأنه أن يقيد حركته أو يُفشِل مهمته.

وفي هذا المجال لا بد أن نشير إلى أن مجلس الأمن، وهو الجهة المعنية بالدرجة الأساس بحفظ السلم والأمن الدوليين، لا يتعامل مع مناطق التراعات بشكل متوازن وموضوعي بل بشكل انتقائي ولمصلحة بعض الدول المهيمنة فيه. فتراه يتحرك بسرعة في منطقة معينة بينما يتباطأ ويتراخى في منطقة أخرى من العالم، رغم أن المخاطر المترتبة على التراع في الثانية أكبر بكثير مما هو عليه الحال في الأولى.

ولا يزال المجتمع الدولي عاجزا عن معرفة سبب عدم تحرك مجلس الأمن في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا مع وجود إشارات كبيرة كانت تنذر بوقوع عمليات الإبادة الجماعية التي حدثت في نيسان/أبريل ١٩٩٤ والتي كان بالإمكان منعها وكانت هناك فرص كبيرة لمعالجتها.

وفي إطار هذا السياق تقوم دولة واحدة في مجال الأمن، هي الولايات المتحدة الأمريكية، تساندها بريطانيا، بمنع صدور قرار من مجلس الأمن يدعو إلى توفير الحماية للشعب الفلسطيني الأعزل الواقع تحت الاحتلال الإسرائيلي والذي يتعرض يوميا لأبشع أنواع القتل والتعذيب والاضطهاد. وتقوم نفس الدولتين بتفصيل قرارات مجلس الأمن على هواهما، وتفسيرها وفقا لمصالحهما الاستعمارية، وتشنان عدوانا مسلحا مستمرا وبشكل يومي على بلدي العراق، تحت ذريعة ما يسمى بمنطقتي حظر الطيران في شمال وجنوب العراق، واللتين لا يوجد أي أساس لهما في قرارات مجلس الأمن. وقد ذهب ضحية هذا العدوان المستمر المئات من الضحايا المدنيين الأبرياء، إضافة إلى تدمير البنى التحتية والممتلكات. وكان آخرها العدوان الذي شنته الطائرات الأمريكية والبريطانية يوم ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١ في شمال العراق في ملعب لكرة القدم راح ضحيته ٢٣ طفلا وشابا كانوا في هذا الملعب، ومجلس الأمن لا يحرك ساكنا بالرغم من أن حكومة العراق تقدم ما معدله رسالة أسبوعيا إلى الأمين العام ومجلس الأمن عن هذه الاعتداءات المستمرة.

إن العمل على منع نشوب الصراعات يجب أن لا يكرس على كيفية الوقاية منها أو توفير المستلزمات السياسية والدبلوماسية لمنع حدوثها فقط، فهذه الإجراءات إذا ما قدر لها أن تنجح، لن تستمر طويلا بسبب استمرار وجود الأسباب الحقيقية لتلك التراعات التي غالبا ما يكون القتال المسلح والحروب من مظاهرها. فالجوع والتخلف وتفشي الفقر وتعطيل التنمية الناجمة عن نهب ثروات دول الجنوب خلال حقبة الاستعمار، واستمراره لحد الآن، وما ترتب على ذلك من تقسيم غير متكافئ للثروة والغنى بين الشمال والجنوب، فضلا عن التدخل المستمر من قبل الدول المهيمنة في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والانتقاص من استقلالها السياسي وسيادتها وسلامتها الإقليمية، واستعداء بعض الدول على غيرها، وإثارة التراعات الدينية والعنصرية والطائفية، وتجويع الشعوب عن طريق تطبيق العقوبات وفرضها، سواء كانت أحادية أو تحت يافطة الأمم المتحدة،

كل ذلك يشكل الجذور الحقيقية للتزاعات المسلحة. ومن دون معالجة هذه الأسباب فليس هناك من أمل في منع تلك التزاعات من الحدوث.

وأخيرا يرى وفد بلادي أن من الضرورة تفعيل وتنشيط دور محكمة العدل الدولية وكذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، باتجاه حل المشاكل القائمة ومعالجة أسبابها، حيث نعتقد أن للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دورا هاما وأساسيا في حل مشاكل الدول التي تنتمي إليها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل العراق على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي. المتكلم التالي ممثل باكستان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أحمد (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولا، سيدي الرئيس، أن أعرب عن سعادتي البالغة لرؤيتكم هنا مرة أخرى تترأسون جلسة لمجلس الأمن في موضوع على هذا القدر من الأهمية الحيوية لنا جميعا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بالممثل الدائم لبنغلاديش، السفير أنوار الكريم تشودري، لما أبداه من عظيم المقدرة والحنكة في إدارة شؤون المجلس.

أستهل كلمتي بتوجيه الشكر للأمين العام على التقرير الذي قدمه بشأن منع نشوب الصراعات المسلحة. ومن دواعي سرورنا، بالرغم من أن هذا التقرير قد استغرق بعض الوقت في التبلور، أن نلاحظ أن الأمين العام لهذه الهيئة العالمية أظهر دائما اهتماما شخصيا بمنع نشوب الصراعات وبتسوية المنازعات. ونشيد بالجهود التي يبذلها الرئيس الحالي في هذا الصدد. ولا يسعنا إلا أن نأمل في أن تشمل مساعيه الحميدة أيضا الصراعات التي لا تزال معروضة على المجلس، بدون حل ومعلّقة. وحالتان من الصراع جديرتان باهتمامه بصفة خاصة بسبب الدماء الكثيرة التي تراق في تلك الحالتين هما كشمير وفلسطين. ويعزى السبب في هاتين الحالتين كلتيهما إلى استمرار حرمان شعبيهما من حق تقرير المصير. وتسببت الحالتان كلتاهما في إندلاع حروب ولاتزال هاتان الحالتان مسرحين لصراعين مسلحين بين شعب مناضل وقوات محتلة.

الآن وبعد أن تمّت عملية إعادة انتخاب الأمين العام، بفضل قيادته المثالية للأمم المتحدة، يحدونا الأمل في ألا يتردد في القيام بدور استباقي بقدر أكبر لتسهيل التوصل إلى حل سلمي في هاتين القضيتين. وفيما يتعلق بالطرائق فهو ليس بحاجة إلى انتظار حكم نهائي بشأن تقريره. ويتضمن الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة ما يكفي من المواد ذات الصلة بعمله.

الآن، وفيما يتعلق بالتقرير ذاته، حسنا، يتضمن التقرير الشيء الكثير الجدير بالثناء. وننظر بعين التقدير إلى جدية الغرض الذي استرشد به الأمين العام وفريقه المقتدر في إعداد هذا التقرير، ونثني عليهم. ويتضمن التقرير محتويات كثيرة نوافق عليها، ولكن، لا يسعنا إلا أن نعبر عن عدم موافقتنا على بعض الافتراضات الأساسية التي يتضمنها التقرير. وهناك بعض التناقضات البارزة.

وعلى سبيل المثال، نحن لا نعتقد أن المسؤولية الأساسية عن الصراعات تقع على عاتق الدول الأعضاء والمجتمع المدني فحسب. فبالرغم من أنها تتحمل قدرا من المسؤولية في حالات الصراعات فيما بين الدول، لا يعتبر ذلك حقيقة في حالات الصراعات داخل الدولة. ففي الحالات التي تشترك فيها دولتان أو أكثر من الدول الأعضاء في صراع، تقع المسؤولية النهائية على عاتق الهيئة العالمية المشتركة بين الحكومات. وهذا أحد الالتزامات بموجب الميثاق.

وأرجو الإحاطة علما بأن كلمة ''صراع'' لم تُذكر في هذا الفصل ولو مرة واحدة، ولكن لا ينبغي أن يعني ذلك أن الأمم المتحدة في حل من المسؤوليات التي أنيطت بها بموجب الفصلين السادس والسابع كليهما من أجل تسوية الصراعات بصورة محددة والمحافظة على السلام والأمن الدوليين. ولا يوجد أيضا مبرر لتنفيذ قرارات مجلس الأمن بصورة انتقائية استنادا إلى أسس رديئة تعتبر أن بعض القرارات أكثر قدسية من قرارات أخرى لأنها تحمل خاتم الفصل السابع. ولا ينبغي أن يعمل المجلس بصورة انتقائية أو تمييزية بين المناطق والحالات. إذ يتعين عليه أن ينفذ جميع قراراته ومقرراته.

فإذا كان منع نشوب الصراعات مسؤولية أساسية تتحملها الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي، عندئذ ما هو سبب وجود الأمم المتحدة؟ إن كانت هذه هي الحالة، ينبغي علينا أن نتوجه إلى منظمة العفو الدولية أو ربما إلى مؤسسة تيد تيرنر للتدخل، بدلا من هذا المجلس. ولكننا لا نفعل ذلك، ومرد ذلك أن الأمم المتحدة وليس أي مؤسسة أخرى هي التي تقوم بدور رئيسي في منع نشوب الصراعات. ويُمنع نشوب الصراعات من خلال تسوية المنازعات بطرق سلمية. ولن تزول الصراعات ولا المنازعات بالتمني. ولا يعد غض البصر عن المنازعات والصراعات أو نقل المسؤولية عنها حلا ولن يخدم هذه المنظمة.

ويصرح تقرير الأمين العام على النحو الصحيح بأن من شأن تحديد النزاعات التي تنطوي على صراعات ومعالجتها بنجاح في وقت مبكر، أن يؤديا إلى ضعف احتمال أن تتدهور الحالة فتصبح عنفا. ولكن لن يصبح بالمستطاع التصدي بفعالية للصراعات والنجاح في ذلك إلا إذا توفرت لهذه الهيئة، وبخاصة لمجلس الأمن، الإرادة السياسية للقيام بذلك. وغالبا ما يكتشف الافتقار إلى هذا العامل الحفاز الحيوي بسبب غيابه، وغالبا ما تصبح النوايا الحسنة ضحية للمصلحة السياسية وسياسات القوة. ونتيجة لذلك، تتفاقم المنازعات وتتفجر الأوضاع التي تكمن فيها الأخطار. وتندلع الصراعات الدموية وتنفجر الدول في حين يستمر المجلس في اللامبالاة كالنعامة عندما تضع رأسها في الرمال.

وحتى عندما يحاول التقرير التصدي للصراعات المحتملة، فإنه ينحو إلى الخلط بين الأسباب الجوهرية للصراعات وبين أعراضها. وهذا التشخيص السيئ غالبا ما يتبعه الميل إلى تقديم وصفة لدواء أو مجموعة من الأدوية تصلح لكافة الأمراض. ويفترض أن جميع الصراعات المحتملة في المستقبل هي صراعات داخل الدول بدلا من صراعات بين الدول وداخل الدول، على حد سواء. لقد وُصفت جميع الأسباب الجذرية بالضرورة - وأنا أشير إلى ما ذكر في التقرير - بأنها لأسباب اقتصادية واجتماعية، ومن ثم تم تجاهل الأسباب السياسية الواضحة، التي هي في الواقع السبب الحقيقي وراء معظم الصراعات والمنازعات.

فإذا ألقينا نظرة سريعة على خريطة العالم فستظهر لنا هذه الحقيقة. ولا توجد أصول اجتماعية أو اقتصادية للصراعين في فلسطين أو كشمير. فكلاهما تراث خلّفه الظلم السياسي ومظهر للقمع المستمر. وبالمثل، لا يمكن أن تعزى الصراعات في البلقان والقرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى الأفريقية إلى أسباب اجتماعية واقتصادية فحسب.

والفقر، والجوع، والمرض والأمية وسوء الحكم هي أعراض هذه الصراعات لا أسبابها. أما الأسباب السياسية الكامنة وراء الصراعات في كل هذه الحالات فهي معروفة تماما. والتشديد على العوامل الاجتماعية - الاقتصادية وحدها هو إفراط في تبسيط الأمور. فهناك أسباب أخرى أعمق وأكثر تعقدا لجميع الصراعات والتراعات الكبرى التي لم يتمكن تقرير الأمين العام من تناولها.

قبل شهرين فقط، في مناقشة مماثلة في هذه الهيئة، تكلمتُ عن عدم القدرة على التصدي للأسباب الجذرية - الانتهازية السياسية، والافتقار إلى الإرادة السياسية وفشل الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، في الوفاء بالتزاماتها التي نص عليها الميثاق - باعتبارها الأسباب الرئيسية لاثنين من أكثر الصراعات استمرارا، واللذين يعصفان بمنطقتنا. ومن المفارقات أن الانقسام في النهج الذي يتبعه المجلس هو الذي يسبب هذا الوضع. فكشمير وأفغانستان مثالان تقليديان على الانتقائية. والانتقائية في كشمير تتمثل في القصور التام للمجلس وتقاعسه عن القيام بأي عمل فيما يتعلق بقراراته، والانتقائية في أفغانستان تقف دليلا على الإفراط في إنفاذ التدابير العقابية وما يسمى بالجزاءات الذكية، التي لا تلحق الأذى إلا بـ ٢٥ مليون مواطن بريء في أفغانستان دون غيرهم. والحقيقة أن الصراعات، في الحالتين، تظل مستمرة، والسلام يبقى بعيد المنال، بينما تتفاقم حدة البؤس الإنساني.

ويجب ألا يكون هناك تمييز في تنفيذ قرارات مجلس الأمن على أساس إقرارها بموجب الفصل السادس أو بموجب الفصل السابع من الميثاق. ولا قيمة لأوجه التمييز هذه. إذ أن الجوانب الفنية التي لها مثل هذه الطبيعة لا يمكن تطبيقها على حالة تمس مصير شعب عندما يكون هناك تهديد خطير للسلم والأمن في منطقة ما. إن الفصلين السادس والسابع هما، في نهاية المطاف، جزء من نفس الميثاق.

وعلى ذلك، ينبغي ألا يتفاجأ أحد بأننا، نحن الذين شهدنا الأمم المتحدة تفشل في منع نشوب الصراعات القريبة منا، أو حلها، سنبدي تشككا في نواياها بشأن كيفية منع نشوب الصراعات في المستقبل القريب أو البعيد. وإننا نعتقد أن هذا التقرير وإن كان يتضمن بعض العناصر الإيجابية، فإنه لا يقدم أي حل لبؤس الملايين من السكان في منطقتنا.

إننا نقدر الجهود الصادقة التي يبذلها الأمين العام لمعالجة هذا الموضوع المعقد في تقريره الشامل. والرد على الكثير من الأسئلة، في رأينا، ما زال يكمن في التنفيذ الأمين للأحكام الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ذاتها. وبعض هذه الأحكام بحاجة إلى أن نبرزها هنا، بصفة خاصة. وعلى سبيل المثال، الفقرة الأولى من المادة الأولى تلزم الأمم المتحدة باتخاذ تدابير جماعية ناجعة لمنع وإزالة التهديدات للسلم. وهذا يعطي للأمم المتحدة الدور الرائد في الوقاية من الصراع. وبموجب الفصل السادس من الميثاق، فإن منع نشوب الصراع، كجزء من التسوية السلمية للنزاعات، هو مهمة رئيسية للأمم المتحدة. وإن المادة الرابعة والثلاثين تسمح لمجلس الأمن بأن يحقق في الحالات التي تؤدي إلى الاحتكاك أو النزاع الذي يهدد السلم والأمن الدوليين. وإن المادتين ٣٦ و ٣٧ تحددان مسؤوليات المجلس في منع نشوب نزاع ما، أو حله، وبموجب المادة ٩٩، تقع على الأمين العام أيضا مسؤولية أن يسترعي نظر المجلس إلى أي مسألة يمكن أن تهدد صون السلم والأمن الدوليين. وهذا لا يقيد الأمين العام عن استخدام مساعيه الحميدة، وإيفاد بعثات تقصي الحقائق، والمبعوثين الشخصيين بغية منع نشوب الصراع. والمادة ٢٩ من الميثاق تسمح بإنشاء هيئات فرعية منبثقة عن مجلس الأمن لمساعدته في أداء مهامه. ويمكن أن تستخدم مثل هذه الآليات في معالجة منع نشوب الصراعات على أساس مستمر، على النحو المقترح في تقرير الأمين العام.

وفي حين أن الميثاق واضح بشأن ما ينبغي القيام به، إلا أنه لا بد للأمم المتحدة، بما في ذلك الأمين العام، وأيضا مجلس الأمن والجمعية العامة، أن يقوم كل منهم بدوره في تنفيذ تلك الأحكام. وإن عدم القيام بذلك على أساس الانتهازية السياسية أو التذرع بأمور فنية فحسب، إنما يضر بالميثاق نفسه. ويحدونا الأمل أن تدرس الجمعية العامة هذا التقرير دراسة مستفيضة عندما تتصدى لهذه المسألة.

وبالإضافة إلى ذلك، نعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يسترشد ببعض المعايير الواسعة في تصرفاته فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات المسلحة.

إن باكستان ستواصل مشاركتها النشطة في كل المناقشات التي تجري في الأمم المتحدة بشأن منع نشوب الصراعات المسلحة، وهي مسألة ذات أهمية حيوية بالنسبة لنا. وأود أن أعرب عن تأييدنا لتعهد الأمين العام بالتحرك من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة المنع، وأخيرا إلى ثقافة السلام والرخاء، وهما هدفا الأمم المتحدة التوأم. وفي هذا الصدد، أؤكد من جديد تعاون باكستان ودعمها لجهود المجتمع الدولي من أجل منع نشوب الصراعات المسلحة، وذلك انطلاقا من التزامنا بتحقيق السلم العالمي، والأمن الجماعي وكرامة الشعوب في جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى تقدمها ورخائها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل باكستان على الكلمات الرقيقة التي وجّهها إليّ وإلى السيد تشودري.

المتكلم التالي ممثل بيلاروس. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لابتينوك (بيلاروس) (تكلم بالروسية): اسمحوا لي في البداية أن أرحب بكم، سيدي، بوصفكم رئيسا لمجلس الأمن. وأرحب أيضا بمبادرة بنغلاديش بفتح الباب للنظر في هذا الموضوع في مناقشة عامة. ويمثل ذلك استكمالا للعمل الذي يقوم به بلدكم وحركة عدم الانحياز، التي تنتمي بيلاروس إلى عضويتها، في العديد من مجالات التعاون الدولي.

وعلى غرار مسألة صون الأمن الدولي ذات الطابع العالمي، أخذت قضايا الدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب الصراع، تكتسب صفة العالمية بصورة متزايدة. فالعناصر السياسية، والاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية والإنسانية والمعلوماتية وكثير غيرها من عناصر الأنشطة الوقائية أخذت تتجه إلى الصدارة. ومنذ عهد بعيد، لم تعد الدبلوماسية الوقائية مجرد هدف في مهام الأمم المتحدة التي يقررها الميثاق، بل أصبحت واقعا عمليا ملموسا يتطلب جهودا مشتركة ليس من قبل أعضاء مجلس الأمن فحسب، وإنما من قبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ومن البديهي أنه بات من الضروري الانتقال من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة المنع، كما قال الأمين العام في تقريره.

ونظرا للتخصصية في عمل منظومة الأمم المتحدة، ليس بوسع مجلس الأمن أن يتصدى لكل أسباب الصراع. إذ يمكن للهيئات الأخرى في المنظومة أن تقدم إسهاما مفيدا بنفس القدر، وفريدا في بعض الأحيان، في عمل المجلس. ونحن نتصور نمطا كليا للتفاعل يراعي بشدة تقسيم السلطات والاختصاصات بين هيئات الأمم المتحدة. وثمة بعض المشكلات النمطية بالنسبة لمجلس الأمن ولهيئات أخرى، وعلينا في هذا السياق أن نحدد عددا من الأولويات: فنحن بحاجة إلى تصميم آليات لتحديد طرائق التفاعل بين مجلس الأمن والهيئات الأخرى، في الوقت اللازم، بما في ذلك إرسال بعثات تقصي الحقائق متعددة المهام، وبعثات بناء الثقة وغير ذلك. وفي هذا السياق، نعتقد أنه يمكن أن يكون هناك دور خاص للآليات ونماذج للتفاعل بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، وبين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن، وبين محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن، وكذلك التفاعل الذي يشمل هيئات أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة، بالنظر إلى مناطق معينة معرّضة للصراع. وإن الأساس لمثل هذا التفاعل موجود في الميثاق وفي الصكوك الأخرى التي أشار إليها المتكلمون الذين سبقوني.

ونعتقد أن ذلك سييسر مهمة المجلس في التصدي لمثل هذه المسائل في سياق الدبلوماسية الوقائية لضمان الاكتشاف المبكر للعوامل التي يمكن أن تسبب حالات

الصراع؛ وتهيئة الظروف اللازمة للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية المستدامة في البلدان المعرّضة للتوتر والمناطق المعرّضة للصراع، مع إيلاء اهتمام خاص لأفريقيا؛ والمساعدة في إحراز تقدم حقيقي في القضاء على الفقر ومعالجة مشاكل عدم الانصاف والأمن؛ ووضع حد لكل الأنشطة التي تهدد بتفكيك الدول بشكل عنيف أو تتسبب في إعادة رسم حدودها؛ ووقف الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ وكفالة سيادة الدول على مواردها الطبيعية، الأمر الذي يكتسب أهمية خاصة بالنسبة للدول الواقعة في مناطق ينعدم فيها الاستقرار.

وهناك دور هام لانعاش النشاط الاقتصادي في المناطق التي تعاني من بطء التنمية؛ وبوجه عام، ينبغي التشجيع على زيادة الاستثمار في التنمية المستدامة. كما ينبغي تحقيق أكثر نشاط لنظام الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنسيق المشاريع وفي تنفيذ برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المتأثرة، على أن يتم كل ذلك بالتنسيق الوثيق مع البلدان المانحة ومع السلطات المحلية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم الموارد الكافية لتعزيز القدرات الإقليمية والوطنية للوقاية من الصراعات. وينبغي تشجيع التعاون بين الجنوب والجنوب. وهناك الكثير الذي ينبغي عمله غير ذلك.

ونعتقد أن المشكلات المترتبة على تدفقات اللاجئين سبب لاستكمال الدبلوماسية الوقائية ببرامج دولية شاملة تحت رعاية الأمم المتحدة على أن تستهدف البلدان الواقعة في مناطق القلاقل. ونؤيد كذلك تعزيز دور وحدات الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة بوصفها عنصرا فعالا في الحيلولة دون تصعيد الصراعات، فضلا عن وقفها.

ونحن، بدورنا، ننوي الإسهام بصورة فعالة في عمل مجلس الأمن في هذا المجال.

وينبغي ألا يغيب عن بال مجلس الأمن، والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، معالجة عنصر آخر من عناصر عدم الاستقرار: وأعني بذلك اتساع نطاق الإرهاب. وعلى جميع الدول أن تحشد جهودها جنبا إلى جنب مع جهود المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في مكافحة الإرهاب. فهذا هدف مشترك جدير باهتمام مجلس الأمن وسائر أسرة الهيئات والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

وبنفس القدر من الإلحاحية من زاوية تهيئة الظروف الملائمة للاستقرار والتنمية الوطنية المستدامة في عدد من المناطق، تبرز مشكلة مكافحة فيروس فقدان المناعة البشرية/الإيدز. فالعمل الذي يقوم به الأطباء وغيرهم من المتخصصين العاملين في البلدان الأفريقية، وهي الأكثر تضررا من جراء هذه المشكلة، هو محط اهتمام كبير ليس في البلدان المتضررة نفسها فحسب، بل في جميع أنحاء العالم. وسيكون هذا في بؤرة اهتمام الدورة الاستثنائية التي تعقدها الجمعية العامة الأسبوع القادم.

إن المناقشات التعريفية التي يعقدها مجلس الأمن حولت المجلس، عمليا، إلى فريق عامل دائم مفتوح باب العضوية لمناقشة البنود الأكثر إلحاحية في جدول أعماله. غير أننا نحتاج إلى تحسينات كبيرة في الجهاز من أجل استخلاص خلاصة هذه المناقشات: أي نتائجها العملية. ويجب أن يتم ذلك من خلال الدراسة المتعمقة لآراء الدول التي تشارك في المناقشات. ونعتقد أن على مجلس الأمن أن يولي اهتماما خاصا لهذه المسألة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل بيلاروس على الكلمات الرقيقة التي وجّهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل نيبال. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بهاتاراي (نيبال) (تكلم بالانكليزية): إنه لمن دواعي الشرف لي بصفة خاصة، أن أتكلم أمام المجلس في هذه القاعة اليوم، بينما يتبوأ مقعد الرئاسة وزير خارجية أحد بلدان جنوب آسيا الشقيقة. وباسم حكومة وشعب نيبال، أزجي التهنئة لكم، سيدي الرئيس، ولبلدكم، بنغلاديش، ولفريقكم القدير هنا في نيويورك، بقيادة السفير أنوار الكريم تشودري، على خدماتكم الجليلة لصالح قضية البلدان الأقل نموا والبلدان النامية بوجه عام، وعلى توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أن أهنئكم كذلك على سرعة تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن منع نشوب الصراعات المسلحة. واسمحوا لي أن أسجل تقديرنا الصادق للأمين العام، وبين أيدينا اليوم تقريره الشامل والمتفائل عن موضوع مناقشتنا.

على الرغم من المديح الذي يوجه كل حين إلى فضائل منع نشوب الصراع المسلح، فإن هذا الموضوع يظل ضمن أقل الجوانب نصيبا من التطبيق في السعي إلى السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، نسجل مع شعورنا بالتشجيع، أن هذا الوضع في سبيله إلى أن يتغير نحو الأفضل. وبينما يجتمع مجلس الأمن اليوم للنظر في هذا الموضوع للمرة الثانية منذ شهر تموز/يوليه الماضي، فقد أثبت الأمين العام بالدليل المبني على الملاحظة والاختبار أن المنع يمكن أن يكون اقتصاديا ومجديا من حيث التكاليف. هذا إلى جانب إنقاذ الأرواح، والممتلكات، والهياكل الاجتماعية، والشعور بالإنسانية المشتركة وتهيئة البيئة الملائمة للتنمية.

ومما يثير الجزع، مع ذلك، اعتراف الأمين العام الصريح بأنه على الرغم من هذه الفضائل الكبرى، فإن استراتيجيات الوقاية لن تكون سهلة التنفيذ. ويُخشى أنه لدى طرح سياسات واستراتيجيات الوقاية، قد لا تتوفر الإرادة السياسية ولا يتوفر الالتزام بتقديم الموارد المطلوبة لتنفيذها. لكن لا بد لنا من الاستجابة لذلك بالتحرك قدما، وسنفعل ذلك من أجل تحقيق هدفنا.

إن صون السلم والأمن الدوليين هو مسؤولية والتزام رئيسيان للأمم المتحدة. وهذه المهمة تتطلب اتخاذ جميع التدابير المناسبة لمنع احتمال وقوع صراعات مسلحة حول العالم، والتزاما كاملا بمبادئ الاستقلال السياسي لجميع الدول، والمساواة في السيادة بينها، وسلامتها الإقليمية. وإذا لم يتحقق ذلك، فإن المنظمة ستكون عاجزة تماما عن الوفاء بمقاصدها ومبادئها وفقا للميثاق، حيث عليها أن تسعى إلى صون السلم والأمن الدوليين، وإلى تعزيز التنمية الاجتماعية – الاقتصادية، وحكم القانون، وحقوق الإنسان، والعدالة.

وطبيعة ومدى العمل المحض المطلوب لمنع نشوب الصراعات المحتملة واضح وبيِّن: فأي جهد لا يشمل جميع الأطراف الفاعلة على جميع الصعد وفي جميع المجالات سيكون ناقصا في أفضل حال وغير مثمر في أسوأ الأحوال. ولا بد للعملية أن تكون شاملة في تحليلها وجامعة في نهجها. لذلك، وعلى رغم أن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية المباشرة عن منع نشوب الصراعات المسلحة، فلا يسعه أن يفعل ذلك بمفرده ويجب ألا يحاول ذلك بمفرده. ونظرا للطابع المتعدد الأوجه للموضوع، يحتاج المجلس إلى التعاون الكامل من جميع الأجهزة الرئيسية الأخرى للمنظمة وصناديقها وبرامجها، فضلا عن العديد من الشركاء الآخرين خارج منظومة الأمم المتحدة.

وإن مسألة كهذه ذات نطاق واسع ودور مركزي في ولاية الأمم المتحدة لا يسع التعامل معها على أساس هذا الغرض بالذات عن طريق بذل جهود جزئية ومتفرقة، وفي

جو يفتقد إلى الائتمان والثقة المتبادلين. وبوجود مجلس الأمن والأمين العام في الخط الأمامي، يجب استغلال جميع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة على نحو كامل. وينبغي على الإطلاق عدم تقويض أو تهميش أي إسهام أو عمل يقدمه جهاز من هذه الأجهزة في العملية. ويجب على الأمم المتحدة وشركائها الدوليين أن يعملوا معا لصالح البشرية التي تؤتمن هذه المنظمة عليها، بطريقة متزامنة وبإيمان مطلق بقوة قدرتها على منع نشوب الصراعات المسلحة. وبناء على هذا الاعتقاد القوي، يرحب وفد بلادي بالجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل دراسة وتحليل الأدوار المحتملة لكل جهاز رئيسي من أجهزة الأمم المتحدة، فضلا عن أدوار المنظمات أو الشركاء الآخرين، في وضع سياسات واستراتيجيات متناسقة.

والأمم المتحدة، بوصفها المنظمة الطليعية في هذه الجهود العالمية، يجب أولا أن تعزز قدرتها على دعم الحكومات الوطنية في منع نشوب الصراعات. والمطلوب تعزيز وإدامة التنسيق فيما بين الإدارات والتماسك بين الوكالات. ولا بد من قيام تفاعل بين المنظمات الإقليمية ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص بغية تحقيق قدر أكبر من التعاون و التكامل. وجميع الجوانب، من دور وسائط الإعلام إلى مساعدة النساء والأطفال، ومن إساءة استعمال المخدرات، والأمراض، والجرائم، إلى حقوق الإنسان، والأمن الغذائي وبرامج نزع السلاح، تحتاج إلى معالجة مترادفة. والتحليل الاستراتيجي للكم الكبير من المعلومات لدى المنظمة نتيجة بعثات الخبراء لتقصي الحقائق قد يكون له فائدة جمة في العملية.

ولحفظ السلام دور مميز في منع عودة ظهور الصراعات. فعندما تنشب الصراعات المسلحة، تظل بذور المرارة القاتلة قائمة لفترة طويلة. ويصبح الوضع حساسا إزاء أصغر التحديات، ومعرضا لعودة أعمال العنف. ولئن كانت بعثات حفظ السلام تسعى في المقام الأول إلى إحلال الحياة الطبيعية والحفاظ على السلم، فإنها تحتاج أيضا إلى إدارة السلام لتحقيق استدامته، حيث تتابع الحكومات الوطنية ذات الصلة العمل في هذا الشأن. وإدارة السلام في فترة ما بعد الصراع هامة من أجل كفالة توفير الأمن للشعوب واندمال الجروح. وتجريد المحاربين من سلاحهم وإعادة دمجهم في المجتمع لبناء مستقبل مشترك معا مهمة شاقة. والانخراط الوثيق للبلدان المساهمة بقوات هو بالفعل مطلب أساسي للنجاح.

والواضح أنه ليس هناك محفل أفضل من الجمعية العامة لتناول جميع المسائل ذات الصلة بمنع نشوب الصراعات. ونحن مطلعون على الفائدة الناجمة عن المداولات التي أجرتها الجمعية سابقا وحلولها ذات الصلة بهذه المسألة. ويسر وفد بلدي سرورا خاصا أن رئيس الجمعية العامة حدد بالفعل موعدا لإجراء مناقشة عامة عن الموضوع في ضوء تقرير الأمين العام. ونعتقد أن هذا هو العمل الصحي. ويعتقد وفد بلادي أيضا بأن انخراط المجلس الاقتصادي والاجتماعي في العملية يتساوى أهمية.

ولقد حان الوقت لأن نحتضن على نحو جاد اقتراح الأمين العام بجعل منع نشوب الصراعات حجر الزاوية للأمن الجماعي بإشراف الأمم المتحدة في القرن الحالي. وينبغي أن يتطلب هذا الأمر تفهما كاملا لمفاهيم السلم المستدام والأمن والتنمية المستدامة، وتركيزا وثيقا على الصلات المعقدة بين هذه المفاهيم وأسسها، بما في ذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإضفاء الطابع الديمقراطي وحكم القانون.

ومع ذلك، اسمحوا لي أن أسارع إلى القول مضيفا إن الفرضيات التي ينبغي أن نبني عليها مبادئنا واستراتيجياتنا يتعين ألا تغفل جوهر الصلات القائمة بين جميع العناصر المعنية. والمهم أن الأمين العام افترض في تقريره أن منع

نشوب الصراعات وتحقيق التنمية المستدامة والعادلة هما نشاطان يعزز أحدهما الآخر. وهو يوضح هذه الفكرة بالقول إن وضع الاستثمارات في الجهود الوطنية والدولية لمنع نشوب الصراعات يجب أن يُرى وكأنه استثمار متزامن في التنمية المستدامة، طالما أن هذه الأخيرة لا يمكنها أن تتحقق على أفضل وجه إلا في بيئة من السلم المستدام.

وتعتقد حكومتي اعتقادا قويا بأن عكس ذلك صحيح أيضا. فالدليل الواضح يبين أن معظم الصراعات القائمة اليوم اندلعت بسبب الفقر المدقع والمشاكل المتعددة المرافقة له. فالتنمية المستدامة والعادلة قد تكون السبيل الصحيح الوحيد لمنع نشوب هذه الصراعات المحتملة في المستقبل. ونظل على اقتناع بأن الاستثمار في التنمية المستدامة يجب أن يترافق مع الاستثمار في منع نشوب الصراعات، وأن الموارد الإضافية الضرورية ينبغي كفالتها لتطوير المجتمعات الفقيرة جدا المحتمل نشوب الصراعات فيها.

ولئن كان منع نشوب الصراعات التزام جماعي للدول الأعضاء، فإن الأمم المتحدة يجب أن تكون على استعداد لمساعدة الحكومات الوطنية في بناء قدرتها في مجال منع الصراع. ومع وجود صلات راسخة بين الفقر واندلاع الصراع، لا يوجد طريقة أفضل للوفاء بهذا الالتزام أكثر من تمكين الحكومات الوطنية من القضاء على الفقر وتحسين مستويات المعيشة اجتماعيا واقتصاديا للناس العاديين. ونحن ندرك جميعا ما يمكن للبطالة والبطون الخاوية أن تفعله للناس. ويعتقد وفد بلادي بأن دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو دور حاسم في هذا المجال. ويحدونا الأمل أن يلبي المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الوقت المناسب نداء الأمين العام لدراسة مسألة التصدي للأسباب الجذرية للصراعات، ودور التنمية في تعزيز استراتيجيات منع نشوب الصراعات لأجل طويل. وإسهام مؤسسات بريتون وودز من شأنه أيضا أن يكون إسهاما قيما في العملية.

وتوافق نيبال على الرأي القائل إنه كلما أسرعنا في اتخاذ التدابير الوقائية، كلما زادت فرص فعاليتها، وهي تؤيد بالكامل مفهوم ثقافة منع نشوب الصراعات التي يتصورها الأمين العام ويسعى الأعضاء إلى تحقيقها. ونعتقد أن زيادة استعمال الانتشار الوقائي يحقق حتما هذه الغاية. ومع ذلك، ندرك أن الثقافة الحقيقية للمنع تتطلب سياسات واستراتيجيات بعيدة الأجل وشاقة يخطط لها وتنفذ بعناية. وهي ليست تدابير عملية ذات أجل قصير، لكنها تدابير وقائية ذات أجل بعيد. وبغية أن تكون الاستراتيجية الوقائية ناجحة، فهي تتطلب شراكة تكميلية وتعاونية ومعززة على نحو متبادل فيما بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها على نطاق المنظومة، والمنظمات والوكالات التابعة لها، فضلا عن جميع الأطراف الرئيسية المحتملة. وعلينا جميعا أن نضطلع بالأدوار الواجبة في التنفيذ المتواصل للتدابير المتماسكة.

ويتوقف نجاح التدابير الوقائية على الإرادة السياسية المستدامة لدى جميع الأطراف الرئيسية والالتزام لأجل بعيد بالموارد المطلوبة. ولئن كان وفد بلادي يقدر تصميم الأمين العام على العمل في سبيل بناء ثقافة المنع ضمن الموارد المتوافرة، بقدر ما أمكن، فإننا نظل على اقتناع بأن التعزيز المؤسسي للأجهزة الرئيسية للمنظمة، وإعادة توجيهها حسبما يلزم، من شأنهما أن يكونا هامين في تعزيز قدرة الحكومات الوطنية على منع نشوب الصراعات. ونحث كذلك الأمين العام على أن يواصل بفعالية بذل مساعيه الحميدة تحقيقا لغرض منع نشوب الصراعات.

ختاما لكلمتي أقول إننا نعتقد أن هذه العملية الجديدة نحو إقامة ثقافة حقيقية لمنع نشوب الصراعات

نواجهها مثل اختبار لأصالة معتقداتنا وإرادتنا السياسية وصدق التزامنا بوضع تدابير وقائية وتوفير الموارد اللازمة التي تتناسب مع الأسباب الجذرية لكل الصراعات المحتملة. ونحن بدورنا نتعهد بدعمنا الكامل، ونود أن نظل واثقين من أن الأعضاء سوف يجتازون هذا الاختبار الصعب قبل أن يفوت الأوان مرة أخرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل نيبال على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى السيد تشودري.

المتكلم التالي المسجل على قائمتي المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد القدوة (فلسطين) (تكلم بالعربية): أود بداية أن أعبر عن سعادتنا العميقة برؤيتكم، معالي الوزير، تترأسون أعمال المجلس خلال مناقشة هذا الموضوع الهام. وأريد أيضا أن أعبر بهذه المناسبة عن شكرنا وتقديرنا للمواقف الصادقة والشجاعة التي اتخذتها بنغلاديش، البلد الصديق، طوال فترة وجودها في مجلس الأمن، والجهد المميز الذي بذله المندوب الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة في هذا المجال.

أود أن أتقدم بالشكر أيضا إلى معالي الأمين العام للأمم المتحدة وأن أرحب بجهوده الحثيثة لتعزيز دور الأمم المتحدة في منع نشوب الصراعات المسلحة وفي الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

إن للأمم المتحدة بشكل عام، ولمجلس الأمن بشكل خاص، مسؤولية واضحة في مجال حفظ الأمن والسلم الدوليين. ويتطلب هذا من وجهة نظرنا تعزيز بيئة دولية قائمة على أساس احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وإنهاء ما أصبح يُعرف بثقافة الحصانة، وكذلك تعزيز مبدأ السلام القائم على قيم الحرية والعدل وحق تقرير مصير الشعوب، خاصة تلك التي ما زالت ترزح تحت نير الاحتلال الأجنبي.

وفي هذا المجال، نرحب بجميع الجهود التي تهدف إلى تعزيز دور كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومحكمة العدل الدولية، وكذلك دور الأمين العام للأمم المتحدة.

وأود أن أدلي هنا بشكل محدد بثلاث ملاحظات مختصرة حول تقرير الأمين العام، علما بأننا سوف نلقي بيانا أكثر تفصيلا أمام الجمعية العامة عند مناقشتها للتقرير ذاته.

أولا، لقد لاحظنا منذ فترة أن تقارير الأمين العام والأمانة العامة حول الجوانب المختلفة المتعلقة بالصراعات المسلحة، بما في ذلك التقرير موضع النقاش اليوم، وكذلك التقارير السابقة الخاصة بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة وغيرها، تجنبت وبشكل غير مفهوم تماما التطرق للاحتلال الأجنبي كأحد مظاهر النزاعات المسلحة. وتجنبت كذلك الإشارة أو التعاطي بشكل محدد مع مسألة الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، والأراضي العربية المحتلة الأخرى منذ عام ١٩٦٧.

الفقرة ٧٧ من التقرير الذي أمامنا اليوم تشير إلى الأراضي المحتلة بشكل غير مفهوم، وكأنها في القمر. إن هذا الغياب غير مفهوم وغير مقبول، خاصة في هذا الوقت بالذات، حيث يهدد استمرار الاحتلال الإسرائيلي وممارساته غير الشرعية السلم والأمن في المنطقة وفي العالم.

ثانيا، إن هذا التوجه في التقارير، سواء كان مقصودا أم لا، يعكس تجاهلا خطيرا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وكذلك لمسؤولية الأمم المتحدة الدائمة تجاه قضية فلسطين. وإنه لمن غير المقبول إخراج مسألة الاحتلال الأجنبي وما تمثله من انتهاك لمبادئ الميثاق والقانون الدولي، وما تمثله من تهديد للسلم والأمن الدوليين من إطار مسؤولية

الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، وترك هذه المسألة بالذات دون غيرها لتكون خاضعة لرغبات وسياسات القوى القائمة بالاحتلال.

ثالثا، إن فشل مجلس الأمن في لعب أي دور يُذكر طوال فترة التسعة أشهر الماضية تجاه ما يجري في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وتجاه ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من بطش وعدوان، وفشله في توفير الحماية للشعب الفلسطيني، يشكل طعنا في مصداقية مجلس الأمن وقدرته على القيام بمسؤولياته بشكل موضوعي وثابت وبعيدا عن ازدواجية المعايير.

لقد مُنع مجلس الأمن من القيام بواجباته وفقا للميثاق تجاه الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، وهو ما يقوض فعليا مصداقية المجلس فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات المسلحة والتوصل إلى حلول لهذه الصراعات. نحن من جانبنا نتطلع إلى تصحيح هذا الوضع غير الطبيعي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر مراقب فلسطين الدائم لدى الأمم المتحدة على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي، وإلى بنغلاديش والسيد تشودري.

لقد أجرينا مناقشة موضوعية ومركزة جدا بشأن منع نشوب الصراعات المسلحة. وأشكر كل المشاركين على إسهاماتهم البناءة والقيمة للغاية.

ومن المناقشة التي أجريناها اليوم أجد أن المبادئ والتوصيات التي قدمها الأمين العام لاقت استقبالا إيجابيا.

وكان الاجتماع الرابع رفيع المستوى بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في شباط/فبراير قد مثل خطوة رئيسية في تعزيز التعاون في منع نشوب الصراعات.

وينبغي الحفاظ على الزخم الذي أفرزه إصدار التقرير ومناقشة اليوم.

وبالنسبة للإجراء الذي اتخذه المجلس فأنني أفهم أن أعضاء المجلس ربما يواصلون مناقشة التوصيات في إطار صلاحية المجلس. وسوف يتخذ المجلس قرارا في وقت مبكر بشأن التوصيات المتعلقة بذلك على وجه الخصوص.

إن منع الصراعات المسلحة هو أحد التزاماتنا الرئيسية بموجب الميثاق. فلنرتق إلى مستوى التعهدات الرسمية من أجل إنقاذ شعوب الأمم المتحدة من ويلات الحرب.

لم يعد هناك متكلمون آخرون على القائمة. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول الأعمال.

سيبقي المجلس المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠.